

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

– حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017) –

إشراف الأستاذ:

سلايمية ظريفة

إعداد الطلبة:

أمال باب

سعايدية صحراء

السنة الجامعية: 2017 - 2018

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى الذي وفقنا وأعاننا وسدد خطانا لإنجاز هذا

العمل المتواضع

ثم لا ننسى ان نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا في

انجاز هذه الرسالة

وخاصة

الأستاذة المشرفة سلايمية ظريفة التي وجهتنا ولم تبخلنا بوقتها

التمين جزاها الله عنا الف خير

كما لا يا فوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة المشرفة على

مناقشة هذه المذكرة

وفي الأخير نتقدم بأسمى معاني الشكر واجل التقدير لكل من

علمنا حرفا، وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب او من بعيد

ولو بكلمة طيبة

إهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجية أن يتقبله مني ويجعل
ثوابه في ميزان أعمالني.

إلى قرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إلى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما

والذي العزيزين أدامهما الله لي

إلى جدي و جدتي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى اخواتي أسماء، نريمان و رفاء

إلى كل أهلي والأصدقاء

إلى كل من علمني أن العلم سلاح و الاخلاق خيرته.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- ❖ أمي و أبي
- ❖ أخي و اخوتي هارون عمادة ايمان و حيدة بثينة
- ❖ كل من أبناء أختي ساجدة اباد لقمان و دانية
- ❖ زوجي و إبنتي ألين
- ❖ صديقاتي حياة و مروة و رفيقتي في المذكرة أمال

صحراء

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|---|--|
| | كلمة شكر |
| | اهداء |
| III - I | قائمة المحتويات |
| V | قائمة الجداول |
| IV | قائمة الاشكال |
| أ - ج | المقدمة العامة |
| الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف | |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف |
| 3 | المطلب الأول: ماهية سعر الصرف |
| 6 | المطلب الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف |
| 10 | المطلب الثالث: الأنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف |
| 23 | المبحث الثاني: سوق الصرف |
| 24 | المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف |
| 25 | المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف و أنواعه |
| 27 | المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف و مخاطر العمليات التي تتم فيه |
| 30 | المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف |
| 30 | المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف |
| 32 | المطلب الثاني: أدوات سياسة الصرف |
| 34 | المطلب الثالث: أنواع سياسة سعر الصرف |
| 37 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: عموميات حول ميزان المدفوعات | |
| 39 | تمهيد |
| 40 | المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات |
| 40 | المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات |
| 42 | المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات |

قائمة المحتويات

| | |
|---|--|
| 50 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات |
| 50 | المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات |
| 51 | المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات |
| 52 | المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات |
| 55 | المطلب الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات |
| 58 | المبحث الثالث: سياسة الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات |
| 58 | المطلب الأول: مدخل المرونات |
| 61 | المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب. |
| 64 | المطلب الثالث: المدخل النقدي لميزان المدفوعات |
| 67 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث: علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010 – 2017) | |
| 69 | تمهيد |
| 70 | المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر |
| 70 | المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت (1964-1987) |
| 72 | المطلب الثاني: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف الفترة (1987-1991) |
| 75 | المطلب الثالث: مرحلة التعويم المدار سنة 1994 إلى يومنا هذا |
| 80 | المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري |
| 80 | المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري |
| 82 | المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي لواردات وصادرات الجزائر واهم المتعاملين معها |
| 87 | المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وارسدته خلال الفترة (2010 – 2017) |
| 92 | المبحث الثالث: تحليل أثر تقلب سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010 – 2017) |
| 93 | المطلب الأول: اثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري |
| 98 | المطلب الثاني: اثر تقلب سعر صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر |
| 105 | المطلب الثالث: اثر تقلب سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010 – 2017) |

قائمة المحتويات

| | |
|-----|----------------|
| 107 | خلاصة الفصل |
| 109 | الخاتمة العامة |
| 112 | قائمة المراجع |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 49 | تبويب ميزان المدفوعات | 1 |
| 72 | تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة 1991-1987 | 2 |
| 79 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2017-2000) | 3 |
| 83 | هيكل الواردات الجزائرية (2017-2000) | 4 |
| 84 | هيكل الصادرات الجزائرية (2017-2000) | 5 |
| 85 | اهم المصدرين التجاريين في الجزائر في الفترة (2017-2000) | 6 |
| 86 | اهم المستورين التجاريين من الجزائر في الفترة (2017-2000) | 7 |
| 88 | وضعية ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2017) | 8 |
| 93 | تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2017-2000) | 9 |
| 97 | تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000) | 10 |
| 99 | تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2017-2000) | 11 |
| 102 | تطور الدين الخارجي في الجزائر في الفترة (2017-2000) | 12 |
| 103 | تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2017-2000) | 13 |
| 105 | تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017-2000) | 14 |

قائمة الاشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 23 | نموذج ماندل فلمنج | 1 |
| 31 | الحلقة الفاضلة للعملة القوية | 2 |
| 89 | تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017) | 3 |
| 92 | تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري (2010-2017) | 4 |
| 94 | تطور حالة عناصر الميزان التجاري في الفترة (2010-2017) | 5 |
| 97 | تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) | 6 |
| 100 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد خلال الفترة (2010-2017) | 7 |
| 102 | تطور الدين الخارجي في الجزائر في الفترة (2010-2017) | 8 |
| 104 | تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017) | 9 |
| 106 | أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017) | 10 |

مقدمة عامة

تمهيد

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية كما يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق الأمر بمدى استقراره وقابلية العملة للتحويل أو بطبيعة نظام الصرف المتبع داخل الدولة. وتعتبر سياسة الصرف من اهم ادوات السياسة الاقتصادية كونها تشكل الى جانب السياسات الاخرى اية فعالة لحماية الاقتصاد من الصدمات الممكن التعرض لها، إذ تقوم الدولة بانتهاج السياسة التي تمكنها من تعزيز نموها الاقتصادي كسياسة تخفيض العملة المحلية بهدف اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات. ولقد عرفت الجزائر مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتوازنها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة اهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق الدولية وتذبذب اسعار الصرف اضافة الى ضعف الانتاج و الافراط في الاصدار النقدي، وامام هذا الوضع و في اطار التغيرات الدولية واتجاهها نحو العولمة، قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، لاسيما وان هيكل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعالم الخارجي من حيث واردات الانتاج والاستهلاك من جهة، ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا في مواد منجمية و طاقوية من جهة اخرى، هنا برز الاهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري باعتباره جوهر التعاملات الخارجية واداة هامة تربط الاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي .

وكون الجزائر دولة تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، ونتيجة الازمة الكبيرة الناجمة عن تدهور اسعار النفط، ومن يومها و الجزائر تسعى لإيجاد الحلول المناسبة من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال الرفع من حجم الصادرات و كبح الواردات.

وباعتبار الجزائر تتعامل بعمليتين اساسيتين هما الدولار الامريكي من حيث صادرات البترول واليورو الاوروي من حيث الواردات، فإن اي تغيير او تقلب في اسعار سعر صرف هذه العملات سينعكس لامحالة على الاقتصاد الجزائري وعلى ميزان المدفوعات .

طرح الإشكالية :

في ظل التقدم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : الى اي مدى تؤثر تقلبات اسعار صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- ما مفهوم سعر الصرف وما هي محدداته؟

مقدمة عامة

- ما هي مكونات ميزان المدفوعات وكيف يتم تصحيح اختلالاته؟
- كيف يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات البحث:

- لمعالجة اشكالية البحث تم صياغة الفرضيات الآتية :
- سعر الصرف الية فعالة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- يؤدي تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري الى تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

مبررات اختيار الموضوع:

- يقف وراء اختيارنا لهذا الموضوع العديد من الاسباب:
- معرفة انعكاس تقلبات أسعار الصرف على مختلف المتغيرات الاقتصادية وبخاصة على ميزان المدفوعات.
- التطرق الى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل عناصر ميزان المدفوعات، و استنتاج مدى ترابطه مع سياسة سعر صرف الدينار.

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في معرفة علاقة تقلبات اسعار الصرف و تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ناهيك عن ابراز اهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري و ابرز سياسات الصرف في الجزائر بدءا من الرقابة على الصرف الى تخفيض قيمة العملة و انتهاء بانتهاج نظام الصرف العائم المدار اضافة الى عرض التطور التاريخي لأرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)

الهدف من الدراسة :

ان الهدف من الدراسة يكمن في اظهار وفهم العلاقة القائمة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات ، وكذا تسليط الضوء و الكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و عناصر ميزان المدفوعات من خلال التعرف على اهم التطورات التي حصلت في سعر صرف الدينار و عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017).

المنهج المتبع :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف استيعاب الجانب النظري بما يتعلق بسعر الصرف وميزان المدفوعات، وتبيان مدى تأثير سعر صرف الدينار على ارصدة ميزان المدفوعات .

هيكل الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول تناول كل منها ما يلي :

الفصل الاول الذي يتضمن الاطار النظري لسعر الصرف وقسم الى ثلاث مباحث: من اهم ما جاء فيه ماهية سعر الصرف وظائفه وانواعه و الأنظمة و النظريات المفسرة له، وكذا مفهوم سوق الصرف وظائفه ،انواعه و المتعاملون فيه ومخاطر العمليات التي تتم به، ثم مفهوم سياسة سعر الصرف ادواتها وانواعها .

اما الفصل الثاني فكان حول ميزان المدفوعات، تضمن ماهية ميزان المدفوعات، توازنه و اختلاله حيث حاولنا من خلاله اظهار آلية سعر الصرف لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث خصص لدراسة حالة الجزائر حيث تم التعرف على تطور نظام الصرف الجزائري، كما تم التطرق الى خصائص و تطورات ميزان المدفوعات الجزائري، وكذا تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

الفصل الأول: الإطار

النظري لسعر الصرف

تمهيد:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية التبادل المحلي يتم بالعملة المحلية في حين يسوى التبادل الدولي بالعملة الأجنبية، حيث يتم قياس ومعادلة العملات المختلفة ومن ثم تسويتها باستعمال ما يسمى : بسعر الصرف.

وتبرز أهمية دراسة سعر الصرف لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك.. الخ. ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

وقد كان لتحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم في أوائل سنوات السبعينيات من القرن الماضي أثره الكبير في تقلبات أسعار صرف العملات الدولية، ما صاحب ذلك من مخاطر عديدة دفعت بعلماء الاقتصاد والنقود إلى البحث من خلال نظريات ونماذج على المحددات الأساسية لهذه التقلبات والاختلالات بين أسعار صرف عملات مختلف الدول.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بأسعار الصرف وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مدخل إلى سعر الصرف في حين يتناول المبحث الثاني سوق الصرف أما المبحث الثالث يتضمن سياسة سعر الصرف.

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

إن أهم ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي فيما يطلق عليه العملات الدولية الفائزة القابلة للتحويل كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد وهو العملة الوطنية لذلك فإن عملية ربط أسعار العملات الوطنية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي للعملات الدولية الفائزة القابلة للتحويل وتدخل ضمن السيولة الدولية.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف

اختلف الاقتصاديون في تعريف سعر الصرف كل حسب مفهومه الخاص ومن ابرز هذه التعاريف ما يلي:

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمنها كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى¹.

كما يعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات².

ويعرف أيضاً على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي³.

ويعرف أيضاً على أنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها فسر سعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى⁴.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016، ص19.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص105.

³ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص15.

⁴ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص242.

وهناك طريقتان لتسعير العملات هما¹:

التسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر.

أما التسعيرة غير المباشرة فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة بما فيهم الجزائر.

ثانيا: خصائص سعر الصرف

يتصف سعر الصرف بخصائص نذكر منها ما يلي:

1. التحكيم

ويعني شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا².

ويوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي³:

أ. **عمليات التحكيم المباشر:** هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

ب. **عمليات التحكيم غير المباشر:** هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة لدلالة إحدى العملات الأخرتين لكنها مسعرة بدلالة عملة ثابتة

ج. **عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:** ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

وهناك أيضا خصائص أخرى هما⁴:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003، ص96.

² محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص218.

³ الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص102.

⁴ محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص221.

2. المضاربة:

تكون المضاربة من اجل تحقيق الربح وتكون أما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

من خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعينة بالمضارب على الصعود، أما عن الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط.

3. التغطية:

تم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف.

حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفعااتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

ثالثا: أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية سعر الصرف فيما يلي¹:

- ❖ يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الوطني ومن ثم في التجارة الخارجية بين الدول والمتأثر بها أيضا.
- ❖ يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة ولهذا يمكن القول بان سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حرا دون قيود.
- ❖ يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم فيلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف

أولاً: وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالاتي¹:

1. وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلمة معينة مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين السعار المحلية والأسعار العالمية.
2. وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فقد احدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم ارخص من السيارات الأمريكية علاوة على ما تحويه من تقنيات مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامه و إلى الولايات المتحدة بخاصة.
3. وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، و ذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم. و لتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي و بافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيراداتها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات. و ينطبق ذلك في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني... و هكذا. إذن فان عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها- ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، و تنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا للاستثمارات و المضاربات في أسواق النقد أيضا.

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 1999، ص ص 149، 150.

ثانيا: أنواع سعر الصرف: عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي:

1. سعر الصرف الاسمي: (NER) Nominal Exchange Rate

هو مقياس لقيمة عملة احد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، و سعر صرف موازي و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹.

2. سعر الصرف الحقيقي

ينقسم سوق السلع إلى سوق محلي و سوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف، يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، و بالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و يلاحظ وجود علاقة عكسية بين قدرة الدولة التنافسية و مستوى سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية. فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي أي انخفضت عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، والعكس صحيح، كما عرف على انه السعر النسبي المحلي للسلع التي تدخل ميدان التجارة الدولية، فسعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الاسمي معدلا بمؤشرات الأسعار النسبية و كلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض. و تعديل سعر الصرف الاسمي بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لسعر صرف العملات (اي العدد الحقيقي من السلع و الخدمات الأجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي).

و يتم تحديد سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

$$Er = \frac{eP^*}{p}$$

حيث: (E): سعر الصرف الاسمي بالعملة الأجنبية.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص

(P): سعر المنتج بالعملة الوطنية.

(P*): سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

(Er): سعر الصرف الحقيقي¹.

3. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، و يمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

و يمكن قياسه باستخدام المعادلة التالية²:

$$TCNE = \{ \sum p ZP X_0^P (e_1^P / e_1^r) / \sum p X_0^P (e_0^P / e_0^r) \} \times 100$$

$$TCNE = \sum p ZP \{ (epr)t / (epr)0 \} \times 100$$

$$TCNE = \sum p ZP$$

$$INERPR \times 100$$

حيث: (epr)t ، (epr)0 سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

INERPR مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

X_0^P قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس و مقومة بعملتها.

ZP حصة الدولة P من صادرات الدولة r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

لابد من تحديد الهدف من قياس هذا المؤشر هل يبين اثر تغير سعر الصرف على الصادرات أو اثر تغير سعر الصرف على الواردات و يتم توضيح ذلك كالاتي³:

أ. **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX):** هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء

ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير و الإعانات المالية و

الرسوم الإضافية و أسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ب. **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية و الفوائد على ودائع الاستيراد و غيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

إذا قمنا بقياس نسبة التغير في سعر الصرف الفعلي للصادرات إلى سعر الصرف الفعلي للواردات فهذا يمكننا من دراسة المقارنة بين التغير في أسعار كل ما هو قابل للتصدير و كل ما هو مطلوب للاستيراد أو بعبارة أخرى مؤشر يعكس ربحية الصادرات إلى الواردات بحيث إذا كان¹:

$EERX/EERM < 1$: انحياز ضد الصادرات أي ارتفاع في الواردات مفرط.

$EERX/EERM > 1$: ارتفاع في نسبة الصادرات.

1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أعلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا على الميزان التجاري للدولة².

2. سعر الصرف التوازني

هو سعر الصرف الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف عند التوازن Et^* يمثل توازن دائم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي و هو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في

¹ حميدات عمر، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص6.

² عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للطباعة و للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص32.

بيئة اقتصادية غير مختلفة. إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني و لهذا فانه و من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و من تم تفسير مجراه و يعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي¹.

المطلب الثالث: الأنظمة و النظريات المفسرة لسعر الصرف

أولاً: أنظمة سعر الصرف

1. نظام سعر الصرف الثابت

هناك من يسميه بنظام سعر الصرف المتطابق أو المتعادل بحيث يتم تثبيت سعر الصرف إما بعملة واحدة أو سلة عملات.

أ. **عملة واحدة:** في هذا الشكل تعمل الاقتصاديات على ربط عملتها إلى هذه العملة أو تثبيتها و ذلك بتحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الارتكازية و تتميز هذه الأخيرة بالقوة و الاستقرار و في الغالب ما يكون الدولار الأمريكي و يتم إتباع هذا النظام للمميزات التالية²:

تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدول النامية و شركائها التجاريين و الذي يؤدي إلى التخفيض من درجة عدم التأكد التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف و هذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال و تشجيع استقطاب الاستثمار نحو الدول النامية بالإضافة إلى تشجيع التجارة بين الدولتين.

ربط السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بالاستقرار فهذا يزرع الثقة في الأولى و منه هذا ما يشجع استقطاب التجارة و الاستثمار فيما بين الدول.

يحدد لنا معيار واضح للتدخل في سوق الصرف الأجنبي و بهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية و بالرغم من هذه المميزات إلا انه توجد بعض العيوب و التي تتمثل فيما يلي³:

¹ بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تحتتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003، ص7.

² محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 1995، ص 384.

³ المرجع السابق، ص 384.

__ للحفاظ على هذا النظام يجب وجود احتياطات بالأرصدة الدولية لان التغير في سعر الصرف لا تعكس وضعية موازين المدفوعات الدولية و إنما توضح حالة ميزان المدفوعات لدولة العملة الارتكازية فعلى سبيل المثال إذا انخفضت قيمة الدولار الأمريكي فانه بالتبعية سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملات الدول النامية التي تربط عملتها بالدولار.

__ تعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية بسبب التغيرات في أسعار الصرف فمثلا إذا كانت الدول النامية تعمل على تشجيع الإنتاج و بالتالي زيادة التوظيف و لكن اصطدمت بارتفاع قيمة العملة الارتكازية مقارنة مع العملات الأخرى و عليه ارتفاع تكاليف الاستيراد مما سيترتب عنه ارتفاع في الأسعار المحلية.

__ عدم ربط الدول النامية عملاتها بنفس العملة الارتكازية يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار صرفها و هو ما يحول دون ازدياد توسع العلاقة التجارية فيما بينها.

ب. **بسلة عملات:** عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة أن التوسع في استخدام نظام الربط بسلة عملات عوضا عن عملة واحدة الذي كان في سنوات الثمانينات يفسره ازدياد العلاقات التجارية الخارجية و تنوع أشكالها فيما بين الدول فقد بلغ عدد الدول المتبينة لهذا النظام سنة 1990 حوالي 35 دولة مقارنة بسنة والتي كانت 22 دولة وفي الجهة المقابلة انخفاض عدد الدول التي تربط عملاتها بعملة ارتكازية فقد بلغت في سنة 1990 حوالي 25 دولة مقارنة ب 39 دولة سنة 1980 كما يهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف الفعلي من خلال محاولة ربط العملة المحلية بسلة عملات و أهم ما يتميز هذا الأسلوب هو مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في بلدها لمواجهة عملات شركائه التجاريين الثنائيين في تجارة هذا البلد و الأثر غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى كما يقلص إلى حد معين من تقلبات أسعار الصرف¹.

و هناك بعض العيوب فيما يخص هذا النظام و التي تتمثل فيما يلي²:

__ يرتبط هذا الأسلوب بهيكل التجارة الخارجية للدول النامية مما يجعل المستثمر في حالة عدم التأكد بالظروف التي يوجهها بسبب عدم القدرة على توقع القيمة الخارجية لعملات الدول النامية مما يعيق تدفق رؤوس الأموال إليها.

¹ حميدات عمر، مرجع سبق ذكره، ص10.

² محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص185.

ـ الجهد المطلوب من الدولة عند حساب قيمة العملة المحلية يوميا في مواجهة سلة العملات المفتوحة بحيث قد يكون من الأحسن في هذه الحالة استخدام سلة عملات السحب الخاصة DTS

2. نظام سعر الصرف المرن:

عرف هذا النظام على الأخص عقب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931 و تلاها في ذلك كافة الدول و ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية و تعرفه الكثير من الدول في الوقت الحالي بصورة أو بأخرى و يمكن القول بان هذا النظام قد ساد في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب¹.

إن نظام سعر الصرف المرن يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب و العرض في السوق و يمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب و بالتالي فان سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض و طلب العملة المحلية مقارنة بطلب و عرض العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي و بالتالي فان مثل هذا السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل على عرض و طلب كل من العملة المحلية و العملات الأجنبية التي يتحدد سعر صرف العملة المحلية إزاءها².

و مع سيادة حالات الاضطراب في أسواق النقد الدولية بعد إجراءات نيكسون سنة 1971 بدأت الدول في الإقلاع عن نظام أسعار الصرف الثابتة بترك عملاتها تتحدد في السوق وفقا لقوى العرض و الطلب و منذ عام 1973 أصبح النظام السائد يعرف باسم أسعار الصرف المرنة و قد افرز التطور العلمي لنظم الصرف الأجنبي في بداية السبعينات عن ظهور ثلاثة أنواع من سياسات التعويم وفقا لمعيار التدخل الحكومي في السوق و هي³:

أ. **التعويم الكامل أو التنظيف:** و هنا يترك تحديد أسعار الصرف بشكل كامل لقوى السوق الحرة فلا تتدخل السلطة النقدية سواء بالبيع أو الشراء بغية التأثير على الأسعار القائمة و اتجاهات السوق و في مثل هذه الحالة يعد سعر الصرف لعملة ما معبرا بصورة جيدة عن مركز هذه العملة و حالة الاقتصاد القومي.

ب. **سياسة التعويم المدار:** إذ تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف بما يكفل عدم انحراف التعاملات إلى مستويات غير مرغوبة بمعنى انه يتم تحديد حد أقصى و آخر أدنى لا يسمح لأسعار الصرف بتعديلها. و تشبه هذه السياسة إلى حد بعيد نظام تقلبات أسعار الصرف في إطار اتفاقية صندوق النقد الدولي لكن المدى بين الحدين في سياسة التعويم المدار أكبر من مدى

¹ احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1979، ص160.

² حسن خلف فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، ط 1، الأردن، 2001، ص216.

³ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، ط1، مصر، 2004، ص ص 131، 132.

التقلب في نظام صندوق النقد الدولي و الهدف من وراء التعويم المدار هو تحسين و تهيئة المناخ المالي و الاقتصادي بالتخفيف من ظروف عدم اليقين.

ت. التعويم الإداري أو التدخل الحكومي المكثف: هنا نجد أن أسعار الصرف المحددة إداريا بدرجة كبيرة لا تعكس القوة الحقيقية للعملة كما لا تعكس مستواها اقتصاديا.

و من أهم مزايا سعر الصرف المرن ما يلي¹:

__ الاستئصال الذاتي للاحتلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف، أي عن طريق آلية السوق.

__ تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية و نظريا يمكن القول انه لا حاجة نهائيا إليها و بذلك يمكن استخدام هذه الاحتياطات بفاعلية في ميادين أخرى.

__ يمكن للقطر أن يواصل سياسة اقتصادية مستقلة فسياسته النقدية مثلا لا تقيد بقوة للحفاظ على رقم معين لسعر الصرف و إقحام القطر في كساد و بطالة و هذا كثيرا ما يحصل عند إتباع نظام الصرف الثابت.

__ يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرار الداخلي للأسعار و الإنتاج و التوظيف و ترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي و مثل هذه السياسة تزيل التداخل بين الاستقرار الداخلي و الخارجي.

__ يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصادات و حمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.

و قد وجهت بعض المآخذ إلى أسعار الصرف المرنة و هي²:

__ يؤخذ على سعر الصرف المرن بأنه يزيد اللايقين في التجارة و هذا لا يعد معوقا للمصدرين و المستوردين لان بإمكانهم وقاية أنفسهم و حمايتها من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية حيث يعرفون بذكائهم و خبرتهم اتجاه أسعار الصرف.

¹ عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² المرجع السابق، ص 93، 94.

يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل و يمكن الرد على هذا بان المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم الصرف المرن لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر و بقاءه على حالة دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها و لذلك فان سعر الصرف المرن لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل.

ث. نظام الرقابة على الصرف

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف هذه الرقابة تعطي للسلطات النقدية متمثلة في البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية المصرح لها الصلاحية المطلقة في بيع وشراء العملات الأجنبية، بإجبار الأفراد والوحدات الاقتصادية على تقديم كل ما يملكونه من عملات أجنبية، ولا يمكن للمستوردين الحصول على هذه العملات إلا بموافقة السلطات النقدية ووفق أسعار تحددها، وذلك حتى تحافظ على استقرار أسعار الصرف.

ظهر هذا النظام في الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 حيث بدأت تطبقه ألمانيا وأمريكا اللاتينية لتتبع امتداده لبقية العالم، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتصدير العشوائي لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، أو ظاهرة الأموال التائهة، ويعتبر هذا النظام ميزة للدول النامية حتى الآن، لاستمرار العجوزات في موازين دفعاتها¹.

يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام بطريقة إدارية، حيث يتم جمع الطلب الفعلي للعملات الأجنبية ومطابقته مع الكمية المعروضة منها. لهذا يتميز بوجه احتكاري للدولة في ظل العرض والطلب على العملات،

لانها تمثل البائع والمشتري الوحيد، مما يؤدي إلى تقلص حجم عمليات سوق الصرف. وتهدف الدولة دائما إلى الرفع المتعمد لسعر الصرف ليتحفظ بقيمة العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية².

ثانيا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها و فيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

¹ محمد الناشد، التجارة الداخلية و الخارجية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1988، ص152.

² محمد احمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص39.

1. نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

حيث حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور جوستاف كاسل (Gustav Cassell) أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بنظريته (تعادل القوة الشرائية)، والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، أي يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة (أي تقدير .العملة بمقدار ما نستطيع الشراء بها)¹.

و تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما:

➤ الصيغة المطلقة للنظرية

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، و يتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين².

فرضا أن:

— رمز سعر الصرف هو TC.

— مؤشر الأسعار المحلية P.

— مؤشر الأسعار الأجنبية P*.

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية³:

$$TC = P/P^*$$

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات اسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري(دراسة حالة الجزائر 1999-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص19.

² مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص ص 129، 130.

³ عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص19.

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي: "توحد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان" وهذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي.

➤ الصيغة النسبية للنظرية

على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية تعادل القوة الشرائية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

● الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

● حرية انتقال المعلومات.

إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين.

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية أكثر تهديداً، فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن معناه حسب الصيغة النسبية عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن سعر الصرف سيباوي سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الآخر، أي أن وجود التغيير ه والأساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار¹.

مثال:

سعر صرف الدولار بالجزائر 61.96 دينار ومعدل التضخم في الجزائر بعد سنة 9.6% بينما معدل التضخم في الولايات الأمريكية بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار ويمكن حساب سعر الصرف الجديد من العمليتين:

$$1 \text{ دو} = 61.96(1 + 9.6\% - 2.7\%)$$

$$= 61.96(1 + 0.069)$$

$$= 66.24 \text{ دينار}$$

¹ زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 39، 40.

➤ الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد كاسل على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف نستطيع إيجازها فيما يلي¹ :

وجه للنظرية انتقاد من الناحية الإحصائية وهو متعلق بفكرة قياس القوة الشرائية أو مستوى الأسعار ذاته فنحن نعرف أن الاقتصاديين يلجئون في هذا الصدد إلى استخدام الأرقام القياسية ولكن هذه الفكرة لا تخلو من الصعوبات النظرية والعملية فمن الصعب الارتكاز على أساس مقبول لتكوين شكل دقيق عما يعرف بالأرقام القياسية.

- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب السعر.
- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات... الخ.
- طول مدة التصحيح أسعار بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

ورغم الانتقادات التي وجهت للنظرية في تفسيرها لأسعار الصرف إلا أن ذلك لا يعني أنها عجزت في تفسير هذه الأخيرة على وجه الإطلاق حيث أننا لا نستطيع أن ننفي وجود علاقة بين مستويات الأسعار المحلية وأسعار صرف العملات كما أن القوة الشرائية تعتبر من بين العناصر الأساسية التي تحدد سعر الصرف.

بناء على هذا فإن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تستطيع تقديم أي تفسير لأسعار الصرف في حال تدخل الدولة وفرض أي عمليات رقابة على الصرف.

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول حيث معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد

¹ عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص128.

في السوق المحلي لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+ID)$ ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على المبلغ بالعملة المحلية ، ويمكن ان نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1+ID) = \frac{M}{CC} (1 + IE) * CT \dots \dots 1$$

حيث أن:

CC سعر الصرف الآني (نقدا).

CT سعر الصرف الأجل.

IE معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

ID معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة 1 تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + ID}{1 + IE} \dots \dots 2$$

ويطرح الواحد الصحيح من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{ID - IE}{1 + IE} \dots \dots 3$$

وإذا كانت IE صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة الثالثة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = ID - IE$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف العالمية¹.

لكن رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملاً مهماً في توجيه طريقة وسلوك المحكمين.
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثاراً تذبذبية.
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال.
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

3. نظرية كفاءة سوق الصرف

ويعني بهذه الأسواق تلك التي تكون كفؤة بتسهيل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية من خلال توفير لهم المعلومات الكاملة للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، وسواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم¹.

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوفر على المعلومات الكاملة حول التقدير بالمستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية. وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توافر مبدأ العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق.

ومعناه أنه في هذه الحالة يتم تحديد سعر الصرف المتوقع من خلال توافر العقلانية لدى الأعوان المتعاملين وأن في السوق الكفاء:

__ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

__ تكاليف المعاملات ضعيفة.

__ تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

__ وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

__ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

__ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني.

¹ المرجع السابق، ص ص122، 123.

ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي تعبر عنها رياضياً كما يلي:

$$\frac{e_{t+1}^a - e_t}{e_t} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = i - i^*$$

حيث أن: e_{t+1}^a : سعر الصرف المتوقع عند t بالنسبة ل $t+1$.

e_a : سعر الصرف الآجل.

i : سعر الفائدة المحلي.

i^* : سعر الفائدة الأجنبي.

وفي حالة كفاءة السوق يكون:

$$e_a = e_{t+1}^a$$

إلا أنه هناك جدالاً قائماً اليوم، بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفأة نسبياً، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبياً في أسواق الصرف¹.

4. نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

هناك نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي²:

• نظرية الأرصدية:

ترى هذه النظرية أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها فإذا كان رصيدها موجبا، أي هناك فائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها في الخارج، وإذا كان سلبياً فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية.

¹ زيان بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45.

² حللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع و الطباعة، لبنان، 2010، ص ص 129 - 132.

• نظرية الإنتاجية:

يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار

الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار المرتبط بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة والمتأني من انخفاض الإنتاجية لكن ما يلاحظ في الواقع خلاف ذلك فنجد أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخل والأسعار هي الدول التي يتحقق ارتفاع مستمر في صادراتها وارتفاع سعر صرف عملتها بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية والدخل والصادرات.

• النظرية الكمية:

إن أساس هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لان سعر السلع الأجنبية يصبح اقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع استعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من اجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر، يؤدي إلى خروج الذهب في حال سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حال انخفاض كمية النقود.

• نموذج ماندل - فليمنج:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1962 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج وروبرت ماندل 1963، يركز هذا النموذج على تحليل فعالية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح إلا انه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف.

يتعرض النموذج إلى تحليل اثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي حالة تبني سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي الصرف الأجنبي لامتناع الزيادة في عرض العملات الأجنبية ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياطات أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطراب عملية توازن سوق النقود ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات النقدية لمقابلة زيادة عرض النقود وتستخدم آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري وحساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور المقصود بنسب معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج، وفي حالة تعويم أسعار الصرف يمكن لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أثر على تحسين قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات في الاقتصاد المفتوح عبارة عن مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال ويصبح ميزان المدفوعات مساويا للصفر عندما يكون الفائض (أو العجز) في الحساب الجاري معدلا للعجز (أو الفائض) في حساب رأس المال إذ يستجيب الحساب الجاري للتغيرات في سعر الصرف ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي من جهة ومستوى أسعار الفائدة من جهة أخرى¹.

يترتب على الزيادة في النشاط الاقتصادي المحلي تدهور في الميزان التجاري فكلما ترتب عن ذلك عدم حتمية زيادة أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة، لاجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات في مستوى الصفر وكلما انخفضت سيولة رأس المال كلما تطلب ذلك زيادة في مستوى سعر الفائدة لاستقطاب تدفقات رأس المال إلى الداخل.

يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية:

___ مستوى النشاط الاقتصادي المحلي

¹ فوزي سماعلي، محاضرات أسواق الصرف، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016، ص 01.

___ مستوى النشاط الاقتصادي الخارجي

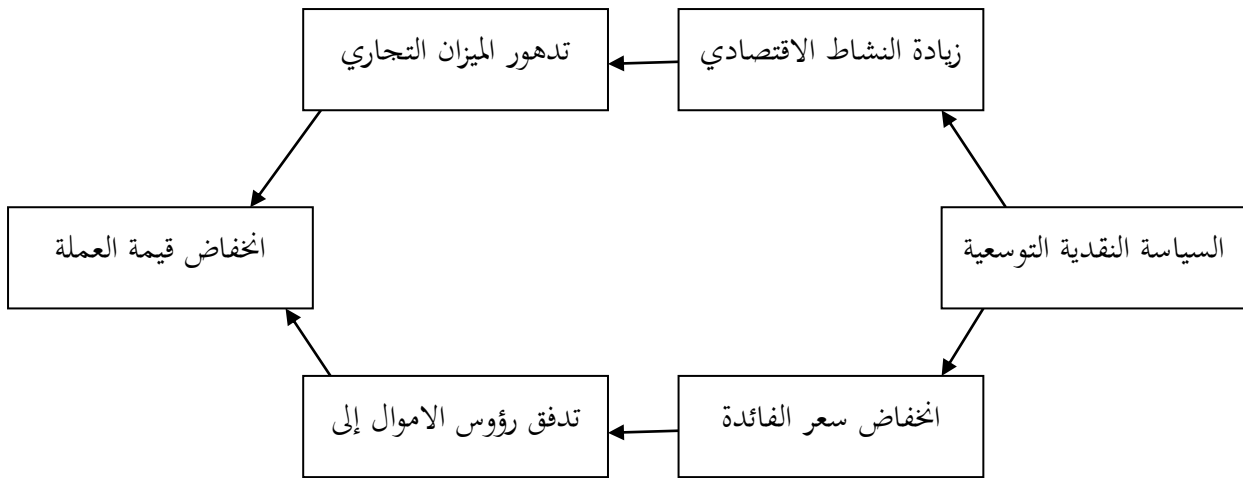
___ مستوى أسعار الفائدة المحلية

___ مستوى أسعار الفائدة الأجنبية

تؤدي الزيادة في النشاط الاقتصادي المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية وانخفاض النشاط الاقتصادي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

يؤدي اعتماد سياسة نقدية توسعية إلى زيادة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن ثم التدهور في الميزان التجاري وميزان المدفوعات يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة سيولة معينة للسيولة الدولية لرأس المال والشكل الموالى يوضح تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف أو ما يعرف بنموذج ماندل فلمنج¹:

الشكل رقم (01): نموذج ماندل فلمنج



المصدر: محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1999، ص104.

المبحث الثاني: سوق الصرف

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية مختلفة لتسوية معاملاتهم ومدفعاتهم الخارجية، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية توفر هذه الخدمة، ويعتبر سوق الصرف من أهم المراكز التي توفر إمكانية الحصول على العملات في أي مكان وزمان، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف.

¹ محمد امين بربري، الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص37.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف

أولاً: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية¹.

وهو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية، أو هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها².

يعرف أيضاً على أنه الإطار التنظيمي الذي يقوم الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي³.

ثانياً: خصائص سوق الصرف

الخاصية المميزة الرئيسية للمعاملات الاقتصادية الدولية هي أنها تتضمن استخدام نقوداً مختلفة، فكل بلد يصدر عملته الخاصة في داخل الحدود القومية لا تقبل أي عملة سوى العملة المحلية كوسيط للتبادل أو وحدة للتحاسب وتبعاً لذلك يتعين على المنتجين الذي يبيعون سلعا في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية وبالمثل يتعين على المستثمرين الذين يجوزون عملة محلية أن يحصلوا على عملات أجنبية من أجل أن يحصلوا على أصول مالية في مكان آخر والوسيط الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة هو سوق الصرف الأجنبي.

وسوق الصرف ليست بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية أو البضائع فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون كما أنها ليست قاصرة على أي بلد واحد إذ أنه من الأفضل أن نفكر فيها على أنها ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبياعي الصرف الأجنبي، أنها تتكون أساساً من البنوك تزاوّل بنشاط عملية استبدال العملات⁴.

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط3، مصر، 2000، ص163.

² طالب محمد عوض، التجارة الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص346.

³ دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1999، ص146.

⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والطباعة، الأردن، 2004، ص55.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف وأنواعه

أولاً: وظائف سوق الصرف

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في¹:

- ✓ تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى. ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلاً من البريد. فعن طريقه يصدر احد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بان يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.
- ✓ تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: ويتم ذلك عن طريق قيام احد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه هذه العملات، فانه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.
- تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعملية التغطية.

ثانياً: أنواع سوق الصرف

يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي هما السوق الآني والسوق الآجل

➤ سوق الصرف الآني:

وهي السوق التي يتم من خلالها التعاقد على شراء وبيع وفق أسعار الصرف والسعر المحدد والتسليم يكون مباشرة. حيث لا يتجاوز التاريخ 48 ساعة بعد الاتفاق أي عملية الصرف تكون حاضرة، يلاحظ فارق بسيط بين سعر الشراء وسعر البيع ويعرف هذا الفارق بتكلفة المعاملات وبالتالي فلهذا السوق محدداته ومعامليه ومدخله والتي ارتأينا إدراجها فيما يلي:

يتحدد سوق الصرف الآني نتيجة تقلبات أسعار الصرف والتي ترجع أسبابها إلى:

¹ السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، مصر، 2012، ص ص 246، 247.

- التبادلات التجارية.
- حركة رؤوس الأموال غير المضاربة.
- المضاربة.
- تدخل السلطات العمومية.
- الفروقات بين معدلات التضخم الأجنبية.
- الفروقات بين معدلات الفائدة الدولية.

إذ تعتبر البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من أهم المتدخلين في السوق الآني سواء كان لحسابها أو لحساب زبائنها وذلك من خلال فرص تحكيمية أو المراجعة للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة بين الموقعين أو اخذ مواقع صرف تسمح بشراء عملات بأسعار تقل عن التي تباع بها أما البنوك المركزية فتعتبر متدخل لغرض مساندة العملة الوطنية سواء بيع العملات الأجنبية مقابل الوطنية تجنباً لارتفاع زائد في سعرها أو شراء العملات الأجنبية مقابل تجنب الانخفاض في قيمتها كما يتدخل البنك المركزي لتطبيق القوانين المنظمة للسوق أو إشباع حاجة الدولة من العملات¹.

➤ سوق الصرف الآجل:

وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلاً (البيع والشراء الآجل) واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين وثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائماً نشطة وعميقة أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي أقل وسوقها خفيفة كما يمكن التعاقد على مدة تزيد عن السنة أيضاً أو تقل عنها ولكن ذلك يتطلب تغييرات في الأسعار المعطاة ولكن التمييز السابق يستفاد منه في تسهيل عمليات التعاقد وتوحيدها في مختلف الأسواق. لقد تطورت الأسواق الصرف الآجل كثيراً منذ انتشار أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية وذلك تحوطاً من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية. وتقلل أسواق الصرف الآجل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين وطلب المصدرين على العملات الأجنبية عند سعر صرف معين².

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 199.

² عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ويأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى سعر الصرف العاجل لحظة إبرام العقد، تكلفة الانتظار:

الحالة الأولى: سعر الصرف الآجل < سعر الصرف العاجل

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + علاوة

الحالة الثانية: سعر الصرف الآجل > سعر الصرف العاجل

سعر الصرف العاجل - الخصم

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف ومخاطر العمليات التي تتم فيه

أولاً: المتعاملون في سوق الصرف

في سوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعا وشراء أو حتى متابعة وإشرافا. وهذه الأطراف هي:

❖ البنوك والمؤسسات المالية

تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات والإدارات العامة وإعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية¹، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها تتمثل في بيع وشراء العملات إقراض العملات . وعمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية وتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق ، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم، وغالبا ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمراكزها للمنافسين في نفس السوق ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه، حيث تشكل التعاملات بين البنوك معظم الأنشطة في سوق الصرف الأجنبي².

¹ عبد الحسين جليل الغالي ، مرجع سبق ذكره، ص33.

² عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص108.

❖ البنك المركزي

لا يرقى تدخل البنك المركزي في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية، فهو تدخل يتميز بالقلّة في حالة المقارنة، إلا أنه ذو أهمية كبيرة. ويمكن حصر مجال دخلها في العمليات التالية:

— شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية أو تلبية لحاجيات العملاء (بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزانة الدولة).

— بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة والتأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار خاصة في حالة نظام التعويم.

— تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها حين تتعرض لضغوط المضاربة ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني أو للتخلص من فائض السيولة فيه.

والبنك المركزي إما مشتري أو بائع لعملات أجنبية كجزء من إدارة احتياطات الدولة ونقدية حساباتها من العملات الأجنبية وأحياناً تكون البنوك المركزية بائعة أو مشتريّة للعملات الأجنبية لتنفيذ بعض السياسات المتعلقة بعملتها الوطنية مثل المحافظة على أسعار صرف عملتها ضمن حدود معينة كما أنها تدخل في ظل تقويم العملة¹.

❖ السماسرة

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات².

❖ المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية

وهم المتعاملون في مجال التجارة الدولية الخارجية، المستوردون والمصدرين للسلع والخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي، والعملاء المتخصصون في أغلب الأحيان لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجماً معيناً من العمليات والذين لديهم متعاملين خاصيين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء، الصيارفة، ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا تتوفر لديهم

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 108، 109.

الحجم المهم من العمليات فتتم عملياتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف¹.

ثانياً: مخاطر العمليات التي تتم في سوق الصرف

يمكن تلخيص المخاطر التي ترتبط بعمليات الصرف الأجنبي فيما يلي²:

أولاً: المخاطر المالية:

إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبمحنة في الأحيان. وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف. وقد جاء في أحد الإحصائيات أن تقلبات قيمة العملة خلال يوم واحد تراوحت بين 1.5% و 3% وأن التقلبات خلال ثلاثة شهور تراوحت بين عام 1974 إلى عام 1976، وقد حدث أن فقدت البيزيتا الأسبانية عام 1976 نسبة 10% من قيمتها خلال ساعات قليلة.

ثانياً: مخاطر التمويل:

وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

ثالثاً: المخاطر الائتمانية:

ينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد. وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه. فإذا افترضنا مثلاً أن أحد البنوك باع مبلغ مليون جنيه إسترليني لإحدى الشركات ببيعاً آجلاً مدته سنة بسعر 2.3200 للدولار، وقام في نفس الوقت بموازنة مركزه بتعاقدته على شراء نفس السعر وفي نفس التاريخ. وبعد مضي 364 يوماً أعلنت الشركات إفلاسها كما أصبح سعر الإسترليني 1.9200 دولار. هنا يقع البنك في مأزق، إذ أنه لن يتوقع من الشركة المفلسة الوفاء بالتزامها، وعليه في نفس الوقت التزام بشراء مليون إسترليني بسعر 2.3200.

¹ رقية سهلي، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرة الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص35.

² عمار نويوة، مطبوعة في مقياس تسيير مالي دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص34، ص35.

للدولار والتزام آخر ببيع الإسترليني بسعر 1.9200 للدولار، وبذلك يحقق خسارة قدرها 40000 دولار على عقد ائتمان قيمته مليون إسترليني.

رابعاً : المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي

قد تقع بعض الأخطاء في خصم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخاطئ، أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريقة الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح... إلخ.

خامساً :المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة

قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر. وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعاً هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف

أولاً: تعريف سياسة سعر الصرف

يقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة¹.

وتعرف أيضاً على أنها سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع الدخل... إلخ وتعد سياسة

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص132.

الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته¹.

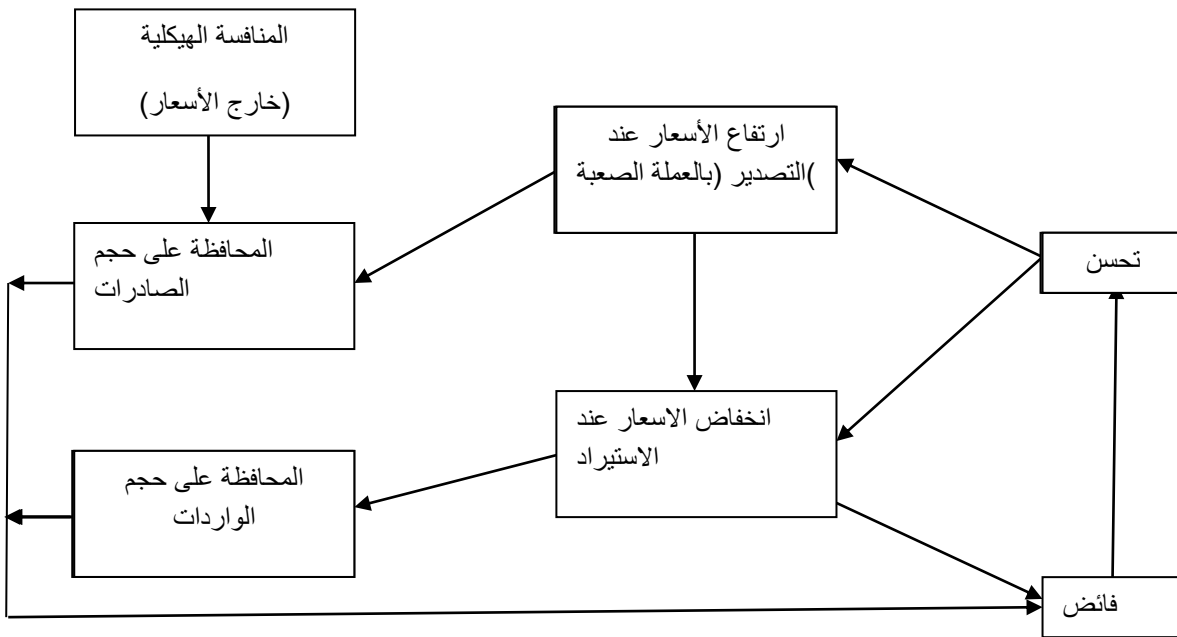
ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف

تعمل سياسة الصرف على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها²:

➤ مقاومة التضخم

إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم، إضافة إلى تضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (2): الحلقة الفاضلة للعملة القوية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 132.

¹ زيان بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132، 133.

➤ تخصيص الموارد

لسعر الصرف الحقيقي دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة بحيث يصبح إنتاجها محلياً، وهو ما يعرف بإحلال الواردات كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة.

➤ توزيع الدخل

يلعب سعر الصرف دوراً كبيراً في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، هـ وما يجعله أكثر ربحية وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال وانخفاض القدرة الشرائية للعمال.

أما عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، وفي المقابل انخفاض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وللتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يتم اللجوء إلى اعتماد أسعار صرف متعددة، مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية.

➤ تنمية الصناعة المحلية

قد تقوم السلطات النقدية بانتهاج سياسة التخفيض في أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات، فمثلاً البنك الفدرالي قام سنة 1948 بتخفيض هام للعملة مما كان له تأثير كبير على الصادرات كما اعتمدت السلطات اليابانية سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف حماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية، وبالتالي نلاحظ أن السلطات النقدية تسعى دائماً إلى تحقيق مصلحتها الداخلية وتقوم بانتهاج السياسة التي تراها مناسبة وتساعد على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها.

المطلب الثاني: أدوات سياسة الصرف

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لابد من توفر الوسائل والأدوات اللازمة لذلك ومن أهمها:

• تعديل سعر صرف العملة:

تقوم السلطات بتعديلات في سعر صرفها إما بالتحسن أو والتدهور في العملة، وذلك بهدف تحقيق التعادل في ميزان المدفوعات، بحيث خفض أ ورفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وعادة ما يتم التخفيض في قيمة العملة من اجل الزيادة في الصادرات والتخفيض من الواردات، أما في حالة رفع قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات مما يؤدي إلى زيادة كمياتها، وبالتالي تصبح منافسة للسلع المحلية¹.

إن لتخفيض قيمة العملة دور كبير في تحسين وتشجيع الصادرات، ولهذا يتطلب توفر مرونة في الطلب والعرض على الصادرات والواردات، إذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض، وفي نفس الوقت العرض مرن لمنتجاتها فان هذا يؤدي إلى زيادة الصادرات².

• استخدام احتياطي الصرف:

يظهر من خلال تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، ففي حالة انخفاض أ وتدهور قيمة العملة المحلية تتدخل السلطات بشراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية التي بحوزتها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر العملة الوطنية من جديد، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تقوم السلطات النقدية ببيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية³.

• مراقبة الصرف:

يعبر عن مجموعة من القيود تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بهدف الحد من خروج رؤوس الأموال، والعمل على المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كذلك من أهداف الرقابة على الصرف وخاصة في الدول النامية، الحد من استيراد السلع غير الضرورية من طرف الطبقات الغنية والتي لا تساهم في تنمية الاقتصاد القومي، كما تهدف إلى زيادة إيرادات الدولة وتخفيف الأعباء المالية الواقعة على الدولة وهي بصدد تسديد ديونها الخارجية⁴.

• إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف هذا الإجراء إلى تخفيض آثار حدة تقلبات أسعار الصرف، ذلك باعتماد نظام ثنائي أ وأكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أ وأكثر لسعر صرف العملة الأول مغالى فيه، وه والذي يتعلق بالمعاملات الخاصة

¹ المرجع السابق، ص134.

² بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص129.

³ المرجع السابق، ص129.

⁴ حميدات عمر، مرجع سبق ذكره، ص24.

بالواردات الضرورية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، وفيما يخص السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية تخضع لسعر الصرف العادي، وهناك من يرى بضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع المعاملات الخاصة والواردات الضرورية لسعر الصرف محددًا إداريًا، إلا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى رغبات السلطات¹.

المطلب الثالث: أنواع سياسة سعر الصرف

تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض سعر صرفها من أجل تحقيق أهداف معينة ويتحقق مجموعة من الشروط كذلك لنجاحها، وفيما يلي تفصيلها:

أولاً: عملية التخفيض في قيمة العملة

هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من قبل هذه العملات²، وبالتالي هـ وتصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناءً على سياسة مقصودة.

● **أسباب اللجوء إلى التخفيض:** إن عملية تخفيض العملة لا يكون أمراً عابراً أو ارتجالياً ولكن هناك أسباب قصوى تدع وإلى انتهاج مثل هكذا عمليات وهي³:

— معالجة العجز في ميزان المدفوعات: ويقصد بالعجز أن التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وه وبدوره ينتقل من الميزان التجاري نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج.

— ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة: يقصد بهذه العبارة ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغيير يحصل على العملات الارتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة.

● **شروط نجاح عملية التخفيض:** لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لابد من توفر مجموعة من الشروط وهي⁴:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² محمد الناصر حميدانو، عبد القادر شويرفات، اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، من الموقع

<https://platform.almanhal.com/files/2/97962> consulté le 12.03.2018 a 19.00

³ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 151.

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2009، ص 269.

- __ وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية.
- __ وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي.
- __ عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.
- __ عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لنا قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخفيض.
- __ استحابة السلع المصدرة لعمليات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- __ أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
- __ أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد.
- __ أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.

ثانياً: عملية الرفع في قيمة العملة

تهدف هذه العملية أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم بالإضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.

- أسباب الرفع من القيمة الخارجية للعملة: للرفع كذلك من القيمة الخارجية للعملة أسباب نذكر منها¹:

- __ فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- __ لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الاستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.
- __ لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا واليابان من رفع لقيمة عملتيهما عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها.

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155.

كما يجب أن نشير أن عملية الرفع في قيمة العملة آثار على الاقتصاد وهي تختلف من الدول النفطية إلى غير النفطية نوجزها في الآتي¹:

__ لقد ساهم ارتفاع الدولار في رفع القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الارتكازية الأخرى مثل الين.

__ ساعد ارتفاع قيمة الدولار في تثبيت العملات التي لها روابط بالدولار بهدف التقليل من التضخم علاوة على تزايد القوة الشرائية لعوائد الاستثمار بالدولار.

__ زيادة كلفة خدمة الدين المقومة بالدولار فيما يخص الدول غير النفطية وفي نفس الوقت تنخفض هذه الكلفة بالنسبة للدول المقيمة بالعملات الأخرى.

__ زيادة الاستيراد لهذه الدول ذات العملات المثبتة والمرتبطة بالدولار نظرا لانخفاض أسعارها.

الزيادة في قيمة السلع الرأسمالية المستوردة من البلدان التي ترتبط بالدولار، مما يؤدي أيضا إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار.

¹ المرجع السابق، ص ص 155، 156.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر عنصر هام في اقتصاديات الدول وهذا نظرا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، فمن ناحية التصدير والاستيراد، فإنه يؤثر بأسعار السلع المحلية المباعة للأجانب وكذا في تكاليف استيراد السلع المنتجة من قبل الأجانب، ويتحدد سعر الصرف بمجموعة من العوامل منها الداخلية ومنها الخارجية لذلك كان لابد من وضع السياسات والميكانيزمات التي تسمح بالتحكم في تسير سعر الصرف وهذا حسب الآلية التي يسير بها نظام الصرف سواء كان نظاما ثابتا أم عائما أم وسيطا.

إن تعدد الأنظمة النقدية والتي اتخذت مقاييس مختلفة لتحديث المعايير التي يتم على أساسها اختيار القاعدة

النقدية، أدى إلى تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف، والتي من بينها نظرية تكافؤ القدرات الشرائية وكذا نظرية تعادل أسعار الفائدة، وقد تبين لنا أن هذه النظريات محدودة لكونها تصف حالات التوازن بدون شرح أي اتجاه يأخذه الاقتصاد في انتقاله من حالة إلى أخرى، إلا أنها ساهمت في تأسيس نظريات ونماذج أخرى.

باستطاعة الحكومات أن تتدخل في سوق العملة بهدف تنظيم الإصدار والتأثير على تقلبات سعر الصرف والتي قد تنشأ كنتيجة للاختلال في سوق الصرف.

الفصل الثاني: عموميات حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل، ولمعرفة حصيلة هذه هي العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة، ومن الضرورة أن يكون توازن بين مدفوعاتها للخارج ومقبوضاتها منه نتيجة المعاملات. لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وجب معالجته.

هذا الاختلال يختلف أسبابه باختلاف الظروف الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة خاصة التي تعاني العجز، مما يدفع الدول للبحث عن أنجع الأساليب لمعالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه . وللقوف على الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وطرق معالجته قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: الإطار النظري لسياسة الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي.

المطلب الأول: تقديم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي يستعان بها في رسم السياسات الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، ولهذا نحاول إبراز مفهوم ومكوناته، مؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها ولكنها منسجمة في معناها، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

التعريف الأول: "هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة¹."

التعريف الثاني: "هو سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة. عادة ما تكون سنة²."

ويعرف صندوق النقد الدولي "ميزان المدفوعات" بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما سبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم³.

¹ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2003، ص 100.

² رضا عبد السلام ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2011، ص ص 183، 184.

³ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2013، ص 77.

ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبين جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات من العالم الخارجي¹. تتضمن جل التعريفات الخاصة بميزان المدفوعات مجموعه من العناصر الأساسية التي بموجبها يتم فهمه على نطاق أوسع، وهي:

-أطراف المبادلات التي يتضمنها هذا السجل والمتمثلة في المقيمين بدولة وغير المقيمين فيها، حيث يقصد بالمقيمين الأفراد والمنشآت والهيئات الحكومية داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن جنسياتهم الأصلية وبالتالي فكل معاملاتهم هي جزء لا يتجزأ من ميزان مدفوعات هذه الدولة التي يقيمون بها، أما غير المقيمين فهم جميع الوحدات الاقتصادية (أفراد وهيئات) التي تمارس نشاطاتها في الدول الأجنبية.

-المدة الزمنية التي تتم فيها هذه المعاملات، حيث أن هذا الميزان يقوم بتسجيل جميع التدفقات من مقبوضات ومدفوعات في فترة معينة دون غيرها من الفترات ولا يبين وضعية الديون أو التسليفات في فترة محددة.

-نظام القيد المزدوج والذي يستخدم في تسجيل المعاملات في هذا الميزان، حيث يركز النظام المحاسبي على تسجيل القيود المدينة والدائنة، ويسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات قيدان متساويان ومتقابلان تعبيرا عن عنصري التدفق الداخل والخارج لكل عمليه تبادل، فعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيدا دائنا وقيدا مدينا مقابلا²:

• القيد الدائن: صادرات السلع والخدمات أو الدخل مستحق القبض أو انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم.

• القيد المدين: واردات السلع والخدمات أو الدخل مستحق الدفع أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.

يجب الإشارة إلى أن المعلومات أو البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستقي أساسا من التصريحات أو التقارير المالية والبنكية المعدة بعد كل عملية شراء أو بيع للعمليات، ومن التصريحات الجمركية بعد عمليات التصدير والاستيراد، وكذلك تبعا للبيانات الإحصائية الدورية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة الخاضعة لوجوب التصريح الإحصائي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003، ص 155.

² صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة العربية، ط6، 2009، ص10.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية¹:

1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

2. يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنية الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

3. يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4. تقيس الوضع الخارجي للدولة:

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات كما قلنا سابقا سجلا محاسبيا بمجمل التدفقات والمعاملات الدولية للدولة خلال فترة زمنية محددة (غالبا سنوية)، ونظرا لتشعب وتعدد هذه المعاملات فإنه من الصعوبة بمكان تدوينها وحصرها

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 200، 201.

في صورة موحدة في هذا الميزان والذي تكمن أهميته في تقديمه لبيان موجز بمجمل هذه العمليات في فقرات أو حسابات رئيسية.

إلا أن ميزان المدفوعات يتألف من حسابات فرعية أساسية، وهي:

- 1 الحساب الجاري .
- 2 حساب رأس المال.
- 3 حساب التسوية
- 4 حساب السهو والخطأ.

أولاً: الحساب الجارية:

ويشمل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات الاقتصادية المنظورة (السلع) وغير المنظورة (الخدمات). ويعتبر هذا الجزء احد أهم العناصر التي تعبر عن وضعية التجارة الخارجية والقدرة التنافسية للبلد وكذلك الحاجة المالية إلى التمويل في الاقتصاد وينقسم إلى¹:

1. السلع والخدمات:

أ. المنظورة (السلع): تحسب السلع المصدرة بقيمة F.O.B (Free On Frigh) وتعني قيمة السلعة حتى شحنها على المركب فقط. بينما تحسب السلع المستوردة بقيمة (C.I.F Coast Insurance Frighr) أي قيمه السلع حتى الوصول إلى الميناء.

ويسمى الفرق بين الصادرات والواردات بميزان التجارة المنظورة، ويعرف بالموافق (Favorable) إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، ويعرف هذا بالفائض (Surplus)، ويعرف بغير الموافق (Unfavorable) اذا كانت الواردات أكبر من الصادرات وهذا ما يسمى بالعجز (Shortage) ويرتبط تطور الميزان التجاري لدولة ما بعاملين أساسيين:

-الفروق الهيكلية بين الدولة وشركائها الاقتصاديين والماليين، والتي تترجم من خلال الفروق بين معدل نمو الناتج المحلي الخام بين الدولة المعنية وشركائها التجاريين.

-العامل الثاني هو تنافسية الاقتصاد الوطني والتي تقاس عن طريق الفرق بين معدل نمو الإنتاجية الإجمالية الوطنية للاقتصاد الوطني وبقية الدول التي تتعامل معها .

¹ أمين صيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 81، 82.

ب. غير المنظورة (الخدمات): وتعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة إلى مقيمين (دائنة) موجبة، أما التي يقدمها الخارج إلى المقيمين (مدينة) سالبة وتشمل:

1 خدمات النقل بأنواعه .

2التأمين بأنواعه.

3 الرحلات إلى الخارج.

4 الدخول من الاستثمارات الخارجية .

5العمليات الحكومية العسكرية وغير العسكرية.

6 خدمات أخرى.

نشير إلى أن هذا البند من ميزان المدفوعات (الخدمات) أضحى يشكل في العقدين الأخيرين احد أهم المتغيرات الاقتصادية، نظرا للتطورات التي تشهدها حركة التجارة الدولية وعملة رأس المال.

2. الدخل:

ان ادخل الجاري المتعارف عليها هو ذلك الدخل الذي يتوافق مع الاستثمارات التي كانت قد تمت في فترات سابقة، وعلى سبيل المثال، فان قيام احدى الشركات المحلية بتأسيس فرع لها في دولة اخرى يتولى مسؤولية انتاج المقاطع الحديدية في السنة السابقة، فان نسبة الدخل الصافي الذي يتحقق ويدفع للشركة في السنة الجارية (مقسوم الارباح) تشكل داخل الاستثمار الجاري. اضافة لما تقدم، فان الاجور والرواتب المدفوعة الى العاملين من غير المواطنين تدخل ضمن الصنف المذكور¹.

3. التحويلات الجارية:

وهو يعني بالتحويلات بدون مقابل سواء عينية او مالية، وسواء خاصة (بين الأفراد) أو عامة (بين الدول)، وتكون بدون مقابل من الدولة أو إلى الدولة. ويتم قيد هذه المعاملات حسب المثال التالي²:

* في حالة الحوالة العينية إلى الدولة يسجل طرف حساب السلع دائن، ويقابله حساب التحويلات مدين، مثلا منح أدوية لإخواننا في فلسطين ولبنان.

¹ عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2012، ص61.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 82- 84.

* وفي حالة الحوالة المالية إلى الدولة فيسجل في طرف حساب التحويلات الدائن، ويقابله حساب رأس المال لدى الدولة مدين. مثل مساعدة مالية من الامارات.

كما يراعى في التحويلات انها نوعان:

• تحويلات جارية، تعتبر كداخل للدولة

• تحويلات رأسمالية، وهي تنقسم الى:

- ارادية (بقرار من الدولة)

- اضطرارية (كتعويضات الحرب).

- تلقائية (التي يأتي بها المهاجر الى بلده).

ونقلت الانتباه الى ان مثل هذه التحويلات من جانب واحد كانت تعرف بالهبات، وتم تغيير تعريفها

نظرا لكون التحويلات أشمل من الهبات. خلال السنوات الخمسة عشر الاخيرة اصبحت تحويلات المهاجرين الدولية بارزة للعيان على نحو متزايد حيث تعدت 232 مليار دولار عام 2005، تدفقت منها 167 مليار دولار الى الدول النامية، بيد أن هذا المبلغ لا يعكس سوى التحويلات المسجلة في ميزان المدفوعات، ومن المعتقد ان التدفقات غير المسجلة، والتي تتم خلال القنوات غير الرسمية تزيد بنسبة 50% على الاقل على التدفقات المسجلة، وقد شكلت التحويلات في السنة ذاتها ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي بعد الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية.

ثانيا: حساب راس المال:

ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة لان معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الاموال التي تنتقل من بلد الى اخر، التي وتنقسم الى¹:

1. تحركات رؤوس الاموال طويلة الاجل:

ويقصد بها تحركات راس المال من البلد الى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الاجل واقساط سدادها. وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج واقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب راس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج، وعلى العكس من ذلك فان القروض الاجنبية والاستثمار الاجنبي المباشر واقساط سداد القروض الوطنية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها دخول النقد الاجنبي للدولة .

¹ السيد محمد احمد السريتي - محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 234 - 236.

2. تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل:

- ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الاموال قصيرة الاجل اي لمدة تقل عن السنة، وتقييد حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل للخارج في الجانب المدين اما تحركات رؤوس الاموال للدخول تسجل في الجانب الدائن - وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الاموال قصيرة الاجل لعدة اسباب منها:
- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك الى هروب راس المال واللجوء الى بلد يتمتع بظروف افضل.
 - اختلاف مستويات اسعار الفائدة، لان هذا يؤدي الى تحركات رؤوس الاموال من البلاد ذات اسعار الفائدة المحفضة الى الدول ذات اسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق الدخل اكبر.
 - لغرض المضاربة- فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر العملة فانهم يحولون اموالهم للبلد صاحب العمل المتوقع ارتفاع قيمتها - كم يبيعون مشترياتهم من العملة اذا ما تحققت توقعاتهم والعكس.

ثالثا: حساب التسوية

- ويختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول السائلة، ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية¹:
- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
 - الودائع بالعملات الاجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الاجنبية.
 - الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثل اذونات الخزانة الاجنبية، والاوراق التجارية الاجنبية.
 - الاصول الوطنية قصيرة الاجل التي يحتفظ بها الاجانب.
 - الودائع التي تحتفظ بها البنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية.
 - موارد صندوق النقد الدولي.
 - القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب راس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري والحساب حساب راس المال اكبر من مجموع الجانب المدين فيها، ويتحقق عجز اذا كان الجانب المدين فيها اكبر من الجانب الدائن. ويتم تسويه الفائض او العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية، ويعد ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية،

• حركات الذهب النقدي:

يحتل الذهب بالنسبة لمعظم دول العالم اهمية خاصة باعتباره موجودا نقديا وسيلة دفع تتمتع بقبول عالمي وهو الوحيد الذي يعتبر نقدا دوليا حقيقيا. ومادام الذهب مقبول دوليا، فبإمكان اي بلد ان يحصل على اي نوع من

¹ المرجع السابق، ص 236، 237.

الصرف الاجنبي عن طريق تصدير الذهب مقابل الحصول على عملات اجنبية. ويدخل ضمن حركات الذهب النقدي التغييرات التي تحصل في ملكية الذهب المودع لدى البنك المركزي من قبل الدول الاخرى عندما لا يتم نقل الذهب ماديا بينها، اذ ان الذهب النقدي غالبا ما يصدر او يستورد عن طريق ما يسمى بالإيداع لحساب دولة اجنبية وذلك لتفادي نفقات واططار النقل المادي له¹.

رابعا: حساب السهو والخطأ

يشيد ميزان المدفوعات نظريا على اساس نظام القيد المزدوج في امسك الدفاتر، الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان: احدهما دائن الاخر مدين ذلك لان لكل عملية اقتصادية طرفين: احدهما الطرف الذي اعطى، وثاني هو الطرف الذي اخذ، او الطرف الدائن والمدين فعملية استيراد سلعة مثلا تقود الى اجراء قيدتين في ميزان المدفوعات: قيد مدين (في الحساب الجاري) يسجل السلعة ذاتها، وقيد الدائن بنفس القيمة (في حساب راس المال) يسجل حركة راس المال قصيرة الاجل او الذهب النقدي. وحقيقة ان ميزان المدفوعات يبني نظريا على اساس نظام القيد المزدوج تعني انه يجب ان يتوازن دائما، اي ان المجموع الكلي للبنود المدينة لا بد وان يساوي بالضبط المجموع الكلي للبنود الدائنة، تماما كما ان الاستثمار المسجل يساوي دائما الادخار المسجل في حسابات الدخل القومي .

ومع ذلك ففي الحياة العملية يكاد يكون من المستحيل بالنسبة للمحاسبين ميزان المدفوعات ان يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج، طبق لقاعدة القيد المزدوج. فهم يجب ان يقدروا العديد من البنود من واقع بيانات احصائية مستقلة، مثل تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات المنظورة، تقارير البنوك عن التغييرات في ارصدة غير المقيمين، وما الى ذلك لذلك نجد ان المتبع فعلا في الحياة العملية هو تقدير ميزان المدفوعات على اساس القيد المفرد، الامر الذي يدع مجالا لي عدم التوازن .

ففي الحياة العملية يكون من الممكن جمع بيانات عن طرف واحد فقط من العملية واعل الصادرات والواردات المسجلة تكون سهلة بدرجة كافية لتوضيح الفكرة: هذه تدخل كقيود دائنة ومدينة، وعندئذ تفحص الاصول الاجنبية القصيرة الاجل المملوكة للمقيمين بالدولة، والالتزامات القصيرة التي يلتزم بها للأجانب (من معلومات تقدمها البنوك)، والتغير الصافي في رصيد هذه الاصول والالتزامات يؤخذ على انه يمثل تدفق راس المال قصير الاجل فعبر هذا التغير الصافي في رصيد الاصول والالتزامات قصيرة الاجل تكون قد مرت كثير من القيود، الدائنة، والمدينة، الى الحد الذي تنفي فيه هذه القيود بعضها بعضا، فان الجانب المادي من المعاملات (اي الصادرات والواردات) سينفي بعضه بعضا ايضا في ميزان المدفوعات .

واذا حدث في عملية تقدير البنود الفردية على اساس القيد المفرد، ان حصل المقدرين على مجاميع مختلفة لكل من البنود المدينة والدائنة، يجب ان يدخلوا بندا "موازنا" يسما "السهو والخطأ"، يعوض بقيد مدين او بقيد

¹ كمال علاوي كاظم الفتلاوي- حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص ص 263، 264.

دائن ما قد يظهر من اختلاف في هذا الصدد. فبند السهو الخطأ اذا هو عبارة عن الفرق بين المجاميع المقدرة على حدة لكل من البنود المدينة والبنود الدائنة يتم ادخاله لتحقيق التوازن الحسابي للميزان¹.
 أي ان التسجيلات في الجانب المدين والدائن قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف، ولهذا قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا. جدول رقم 1 يبين هيكل ميزان المدفوعات.

¹ كمال بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 2012، ص ص 72، 73.

الجدول رقم(1): تويب ميزان المدفوعات

| البيان | قيود دائنة | قيود مدينة |
|--|-------------------|-------------------|
| <p>1 الحساب الجاري :</p> <p>أ- السلع والخدمات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • السلع • الخدمات • النقل • السفر • الخدمات الحكومية • خدمات أخرى <p>ب- الدخل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعويضات العاملين • الاستثمار ومنه الفائدة على الدين الخارجي <p>ج- تحويلات تجارية</p> <p>2 الحساب الرأس المال:</p> <p>أ- تحركات رؤوس الاموال طويلة الاجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات المباشرة • قروض طويلة الاجل واقساط سدادها • اقساط سداد القروض الاجنبية <p>ب - تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل:</p> <p>3 حساب التسوية</p> <p>ا - الذهب النقدي</p> <p>ب- حقوق السحب الخاصة</p> <p>ج - وضع الاحتياطي لدى الصندوق النقد الدولي</p> <p>د - نقد أجنبي</p> <p>هـ - مستحقات أخرى</p> <p>4 حساب سهو والخطأ</p> | <p>قيود دائنة</p> | <p>قيود مدينة</p> |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية، نذكر منها¹:

- **التضخم:** الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية العالية نسبياً مقارنة مع الأسعار العالمية، فتتخفص بذلك الصادرات وترتفع الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.
 - **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.
 - **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في أسعار الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين.
 - **تقلبات أسعار الصرف:** تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.
- من خلال ما ذكرناه يظهر جلياً أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريباً مع كافة المتغيرات في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقه أخرى.

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

يمكن القول أن حسابات ميزان المدفوعات في أية دولة في العالم هي دائماً في حالة توازن من الناحية الحسابية سواء كانت هذه الدولة غنية أم فقيرة، إن التوازن أو الاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات هو ذو طبيعة اقتصادية.

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2001، ص 64.

المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات

هناك نوعان من التوازنات وهما: التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي

أولاً: التوازن الحسابي:

التحركات النقدية أو الموازنة تمثل المظهر الأساسي لاختلال ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه يتم اللجوء إليها فقط حتى يبدو ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الحسابية، وهو ما يطلق عليه التوازن الحسابي.

معنى ذلك أن مجرد وجود بنود الموازنة (سواء كانت في شكل تحركات نقدية للنقد الأجنبي، أو في شكل ائتمان طويل الأجل، أو في شكل تحركات الذهب النقدي أو حقوق السحب الخارجي)، يعني وجود عجز حقيقي في ميزان المدفوعات بالرغم من تحقق التوازن الحسابي، وبهذا يتضح أن بنود الموازنة قد وجدت لتحقيق التوازن الحسابي¹.

ثانياً: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والميزان بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة. بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة².

1. العمليات التلقائية أو المستقلة:

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظراً لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

2. العمليات التعويضية أو الموازنة:

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج من العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن الحسابي وليس الاقتصادي. وتتمثل

¹ إسلام محمد البناء، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، ط1، مصر، 2012، ص 329.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 113، 114.

هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغيير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال عند تحقيقه لفائض أو عجز، حيث يكون ميزان المدفوعات غير متوازن سوف نتطرق للعوامل المساهمة في هذا الاختلال وانواعه.

أولاً: العوامل المساهمة في اختلال ميزان المدفوعات. وتمثل أهمها في التالي¹:

1 - السياسات الاقتصادية الدولية: وتمثل في ثلاث حالات مختلفة :

أ. السياسات الحرة المنفتحة على العالم:

مارستها غالبية الدول الصناعية معتمدة على أجهزة إنتاجية مرنة في الداخل، ومؤسسات إنتاجية وتبادلية وائتمانية متقدمة وسياسات الحكومة الداعمة لكافة النشاطات التجارية والرأسمالية المنتمية لمصالح بلدانها، وهنا فإن حرية تدفق عناصر ميزان المدفوعات في غياب خطط أو سياسات حذرة للحد من تقلبات السوق وانعكاساتها الدولية قد أدت إلى تفاقم حدة الاختلالات، وبالتالي امتداد تأثيرها إلى مختلف البلدان الرئيسية المشاركة تجارياً.

ب. السياسات المخططة مركزياً:

تخضع كافة المعاملات بالنقد الأجنبي لخطط مركزية إلزامية، وقد تم انتهاجها في أوروبا الشرقية والصين، حيث تضع قيود لمنع تأثيرها بالأزمات أو التقلبات الرأسمالية، غير أنها عانت من نقص كبير في الصرف الأجنبي، مما أدى إلى انتشار الأسواق الموازية والتي تجاوزت فيها أسعار العملات السعر الرسمي للعملة الوطنية أكثر من أربع مرات، سببه تحديد هذا الأخير أعلى من قيمته الحقيقية، بالإضافة إلى قيود الاستيراد التي انعكست بشكل قاس على العرض الاستهلاكي مما يؤثر على المنتجات المحلية

ت. السياسات الحذرة أو المتحفظة:

مارستها الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينات وما انعكس عنها من ردود أفعال وتوجيهات مضادة لفترة معينة من دول صناعية أخرى، وهو ما يلاحظ في أزمات الطاقة وتجارة السيارات مع اليابان، ولا شك بأن لتأثيرات فرص العمل المحلية وربحية الشركات الأمريكية دوراً هاماً ومشجعاً للسياسات المعنية، أما فيما يخص

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص ص 255 - 260.

الدول النامية تدفع إلى تزايد الاعتماد على الإنتاج المحلي وذلك بتبني سياسات حمائية، قد ينعكس ذلك سلباً أو إيجاباً على الحسابات الخارجية لهذه البلدان.

2- الجهاز الإنتاجي:

ترتبط مرونة الجهاز الإنتاجي لتغيرات الأسواق المحلية والدولية بالعلاقات الهيكلية للاقتصاد ففي حالة الاقتصاديات المتقدمة في الظروف الاعتيادية، تتوافق حركات الموارد الاقتصادية والمنتجات المختلفة مع حركات الدخول والأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي تتعامل حسابات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الاستثمارية، مع حسابات التحويلات الخارجية عند أقصى عائد اجتماعي طويل الأجل وأكثره استقراراً، وذلك لأن أي عجز في فترة ما يقابله طلب أكبر في أسواق المنتجات واستجابة أكثر للجهاز الإنتاجي في فترة أخرى.

3- تقلبات أسعار الصرف:

تظهر في تغيير قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية، حيث إن أي تغيير ناتج عن آلية السوق في تعديل سعر الصرف ينعكس على قيم المعاملات المختلفة في ميزان المدفوعات، حيث أن أسعار الصادرات والواردات تتغيران حسب تغير سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي ينعكس ذلك على كمية الصادرات والواردات وعلى تدفق رؤوس الأموال، فإذا تم تخفيض قيمة سعر الصرف العملة الوطنية فإن الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية يزداد ويقل الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي التأثير على قيمة الحساب الصافي وهكذا تحدث الاختلالات في ميزان المدفوعات، ولتوضح ذلك مثلاً قامت بريطانيا بتعديل الجنيه الإسترليني في سنة 1925 بعد العودة إلى نظام الذهب بقيمة أعلى من مستوى الأسعار المحلية في علاقتها بالأسعار الخارجية، فازدادت واردات بريطانيا وانخفضت صادراتها مما اضطر الحكومة البريطانية إلى الخروج عن نظام الذهب سنة 1931.

4- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

تنعكس سلباً أو إيجاباً على التعاملات الاقتصادية الواردة في ميزان المدفوعات، ففي حالة الحروب تقوم البلدان النامية بتوجيه جزء كبير من موارد البلد الاقتصادية الطبيعية والبشرية لصالح النشاطات غير المدنية، مما يؤثر على تدهور الإنتاج والتصدير، وزيادة الواردات والديون الخارجية وتقلص الاستثمارات، وهروب اليد العاملة المؤهلة ورؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات، أما فيما يخص البلدان الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة التي تعتمد على احتياطياتها من الموارد ومخزون السلع، وعملائها القوية فتكون فترات الحروب ملائمة لموازين مدفوعاتها.

ثانياً: أنواع اختلال ميزان المدفوعات

نميز بين أنواع مختلفة من اختلال ميزان المدفوعات وهي:

1. **الاختلال المؤقت:** ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه احد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية وزيادة الواردات بشكل مفاجئ¹. ويمكن اعتباره عادياً ولا يثير مشكلات كبيرة حيث سيختفي في المستقبل القريب، وهو أمر لا يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته.
2. **الاختلال الموسمي:** يتوقف هذا النوع من الاختلالات على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، هذا الاختلال يخص الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي موسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز. ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.
3. **الاختلال الطبيعي أو العرضي:** وهو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي . ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الحروب ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له. خلاصة ذلك الاختلال العرضي انه قصير العمر ولا يستلزم بالضرورة القيام بتسويات الموازنة في الدخول والاسعار او في اسعار الصرف².
4. **الاختلال الدوري:** ما هو الاختلال الذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول بشكل دوري ومستمر، ففي حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي وزيادة إنتاج الدولة يؤدي إلى زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم ميزان مدفوعات ملائم، وفي حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية يحدث العكس نتيجة تفهقر الصادرات وهو ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري وبالطبع تراجع ميزان المدفوعات، ومنه فان هذا الاختلال مؤقت مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية³

¹ السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 238، 239.

² عبد الكريم جبار العيسوي، التمويل الدولي (مدخل الحديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 258.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

5. **الاختلال الاتجاهي**: يظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الأولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال¹.
6. **الاختلال الهيكلي**: وهو الاختلال الذي يستمر لفترة طويلة، ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي أي انه مرتبط بعمليات التجارة الخارجية فيما يتعلق بالصادرات او الاستيرادات، الى هيكل الناتج المحلي، وينطبق بشكل خاص على الدول النامية².
7. **الاختلال المتعلق بالأسعار**: يرجع للعلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية، حيث تتوقف على مستوى الأسعار الداخلية وعلى قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى ويظهر هذا الاختلال في النقاط التالية³:
- ارتفاع أو انخفاض الأسعار المحلية عن الأسعار الخارجية، دون تغيير ملائم في سعر الصرف، حيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو اقل من قيمتها، فيصحب ذلك الاختلال في ميزان المدفوعات.
 - رفع قيمة العملة الوطنية في السوق، مع ارتفاع الأسعار المحلية فان هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع أسعارها، مما يحدث عجز في ميزان المدفوعات.
 - خفض قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية على حالها، يجعل من الأسعار الوطنية مرتفعة مقارنة بالأسعار الخارجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية، وبالتالي انخفاض الطلب وعليه حدوث عجز في ميزان المدفوعات.
 - انخفاض أسعار السلع الخارجية وبقاء الأسعار الداخلية على حالها يجعلها مرتفعة بالنسبة للأولى، هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة الأسعار الخارجية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر اختلال ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) من الأمور العادية في الحياة الاقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة اتجاه الغير مع جملة ما عليها من الالتزامات، وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة هذه الاختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك من خلال إتباع

¹ محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 314.

² مصطفى يوسف كاظم، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر وتوزيع، ط 1، الأردن، 2015، ص 426.

³ مدحت محمد العقاب، محمد عبد العزيز عجيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 120.

مداخل تسوية مختلفة، منها ما هو تقليدي استقرت على إتباعه حتى وقت قريب من مناهج إدارية تراوحت بين التدخل المباشر في هيكل التجارة الخارجية إلى إتباع وسائل تدخل غير مباشرة من خلال تخفيض أدوات السياسة التجارية إضافة إلى إتباع المنهج التلقائي في تصحيح الاختلال الذي يستند على أسس نظريات النقد الدولي من خلال التركيز أكثر على آليات التصحيح تبعاً لحركة الأسعار أو الدخل أو أسعار الصرف لبلوغ الهدف المنشود، أو بالارتكاز على مداخل الحديثة في تفسير هذا الاختلال والاستعانة بما لتقديم حلول عملية لمواجهته.

وعلى العموم هناك عدة طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، نذكر منها الطريقتين التاليتين :

اولاً: التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر والدخل:

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على نحو يتسنى معه العودة مره أخرى إلى التوازن تلقائياً¹.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الآلية إنما تقوم بالأساس على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي أو الآلي للخلل في ميزان المدفوعات الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح وبالتالي الوصول إلى التعديل التلقائي لميزان المدفوعات، وترتبط هذه الطريقة أساساً بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر أو أنها النواة الأساسية للتوجيهات الحديثة في مختلف المناهج المتعلقة بتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

1. **التوجه الكلاسيكي:** يرتكز هذا التصور على أساس أن تغيرات الأسعار هي العنصر المؤدي للعودة إلى وضع التوازن في ميزان المدفوعات، وهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود وقانون "ساي" لعناصر الإنتاج ونظرية النفقات النسبية. ومن هنا فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يكون نتيجة حتمية لتبادل مستويات الأسعار النسبية الناتج عن التغير في كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب عبر الحدود السياسية (كان هذا النهج متبعاً في ظل نظام قاعدة الذهب). ومع ظهور النقود الائتمانية وتطور العمل المصرفي والبنكي تم إيعاز عملية التوازن في ميزان المدفوعات إلى مسألة التأثير المباشر للبنوك المركزية والتغيرات في أسعار الفائدة وعلاقتها بانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، وقدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال عمليات التوسع في الائتمان المصرفي.

2. **التوجه الحديث (الكينزي):** ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الاقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات قائمة حتى ثلاثينيات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب "النظرية العامة" لكينز حيث أتت رؤية معاصرة لمواجهه الخلل في ميزان المدفوعات فبدلت آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل .

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

وتتلخص هذه الرؤية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الإنتاج والاستخدام لهذا البلد وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة كبيرة فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن لميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة حدوث العجز في الميزان.

ثانيا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

يحدث كثيرا في الحياة الاقتصادية أن لا تدع الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات حيث أنها تدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الاختلال، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وذلك باتخاذ توليفة من الإجراءات على النحو التالي¹:

1. الإجراءات الداخلية:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في الميزان .
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو فرض الرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان.
- استخدام الذهب والاحتياطات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان.

2. الإجراءات الخارجية:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية. .. الخ.
- بيع جزء من احتياطات الذهب إلى الخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

¹تقي الحسيني عرفان، مرجع سبق ذكره، ص ص 141، 142.

يجب الإشارة أخيرا إلى أن هناك آليات تسوية حديثة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات التي أخذت مسارا توافيقيا مع التطور الفكري لنظرية الاقتصادية، كما تفاعلت هذه المناهج الحديثة مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة سواء كانت في إطار أسعار الصرف الثابتة أو المعومة، التي تسعى كلها لإيجاد حلول مناسبة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في أسعار الصرف .

المبحث الثالث: سياسة الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

لقد كان لتغير سعر الصرف في الاقتصاد، خاصة اقتصاديات الدول النامية، الأهمية الكبرى من خلال دوره في تحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه الذي يحقق توازن ميزان المدفوعات.

وقد شكلت سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، التي تمس كافة بنود الميزان الاهتمام الأول للكثير من الدراسات الاقتصادية حول دور وفعالية سياسة التخفيض، وأعطيت الأهمية الكبرى لآثارها على الحساب الجاري لمساهماته بالقسم الأكبر في المعاملات الخارجية.

المطلب الأول: مدخل المرونات.

ظهر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج وتم تطويره من طرف J.Robinson، انطلق هذا التحليل من أن آثار التخفيض تتجلى من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح بإعادة التساوي بينها، وتتوافر مجموعة من الشروط أو الظروف منها¹:

- عدم وجود الرقابة وحرية انتقال رؤوس الأموال الافتراض ثباتها.
- مرونة العرض في الأجل القصير وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المنخفضة مستقرا.
- توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق.
- بقاء الدخول النقدية ثابتة، وأن لا يكون الاختلال خطيرا وإلا تطلب أن يكون التغير في سعر الصرف بشكل كبير.

¹عبد الكريم مبران، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 31.

وقد جعل اقتصار هذا المدخل على الصادرات والواردات مدخلا للميزان التجاري، على أساس أن الصادرات تعكس المعروض من العملة الأجنبية، والواردات في الوجه الثاني للمطلوب منها ومحتوى المدخل أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى¹:

أولاً: على المستوى المحلي:

يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها محلياً، وينخفض معها المطلوب من العملة الأجنبية. لكن شرط تحقق هذه العملية هو أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصفر، أي كلما ارتفعت أسعار الواردات بالنسبة معينة مساوية لنسبة التخفيض ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر، أما إذا كان الطلب غير مرن اقل من الصفر انه رغم ارتفاع الأسعار يبقى الطلب متزايداً (هذا ما نجده في الواردات من السلع الإنتاجية). ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة (تكافؤ)، أي ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة معينة تؤدي إلى انخفاض الواردات بنفس النسبة.

وبتحقق شرط مرونة الطلب على الواردات ونجاح التخفيض في رفع أسعارها، يؤدي إلى تحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغيير أسعارها مما يجعلها أرخص، وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج. لكن هذه العملية تتركز على درجة الإحلال الموجودة بين الواردات والبدايل، فكلما كانت كبيرة كلما كانت نتيجة التخفيض ايجابية اتجاه الواردات.

ثانياً: على المستوى الخارجي:

يؤدي التخفيض إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات البلد المخفض، وبالتالي زيادة حجمها وزيادة المعروض من العملات الأجنبية، نتيجة انخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية للبلد المستورد. هذه السياسة تشترط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات كبيرة بمقدار يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المطلوب من الصادرات بنسبة أكبر، وتبقى الكمية والمتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للواحدة، أما في حالة عدم المرونة السعرية فان التخفيض لن يكون له اثر ايجابي على الصادرات.

ومما سبق يكون الأثر النهائي على الميزان التجاري بزيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات وتحقيق فارق ايجابي في المتحصلات من العملات الأجنبية، وتغيير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات والمنتجات التصديرية إذا تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة للطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب

¹ المرجع السابق، ص ص 31-34.

المحلي على الواردات. وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين ميزان مدفوعات وهو:

كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح أي:

$$ex + em > 1$$

حيث:

ex : مرونة الطلب على الصادرات

em : مرونة الطلب على الواردات

وتجدر الإشارة إلى أن شرط مارشال - ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري يعطي المجال لحالات وسيطة، أي انه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى وإنما تحقق شرط المجموع فقط ومثال ذلك: إذا كان الطلب على الصادرات اقل مرونة أي $ex < 1$ فان الميزان الجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة أي $em > 1$ وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات؛ أي الانخفاض في حصيللة العملة الأجنبية الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها.

وخلاصة المدخل انه في ظل المرونات السعرية، فان سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (الطلب الداخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار. لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز.

وقد وجه لهذا المدخل عدة انتقادات دارت في أهمها حول:

- هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، لأنه يهمل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف، ولها آثار عكسية على الحساب الجاري، مثلاً: الدخل الوطني والدخول الأجنبية، فالتخفيض يؤدي إلى زيادة الدخل نتيجة زيادة حصيللة الصادرات، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة أخرى في الإنفاق الاستيرادي، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع، كما يؤدي إلى انخفاض دخول الأجانب لقلّة حصيللة صادراتهم للبلد المنخفض - وفقاً المضاعف التجارة الخارجية - فيقومون بدورهم بتقليص وارداتهم من هذا البلد، ويكون الأثر النهائي تقليص اثر التخفيض في تحسين الميزان الجاري.

- إهماله لأهمية مروونات العرض التي يعتبرها لانهائية، في حين أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة، لأنها سلع ضرورية كالسلع الزراعية والغذائية والموارد الأولية أو الاحتكارية.

- التخفيض قد تكون له آثار على المستوى العام للأسعار في الدولة المخفضة والمفروض عدم ارتفاعها بنسبة كبيرة عقب التخفيض، وهذا غير ممكن لأنه إذا كان في حالة بلد قريب جدا من مستوى التشغيل الكامل، فإن كل زيادة في الطلب على الصادرات لن تقابل بارتفاع المعروض منها، وإنما ستنعكس في شكل ارتفاع الأسعار، كما يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الوسيطة، الداخلة في إنتاج السلع التصديرية، وبالتالي ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج إلى درجة تلغي التحسن في حصيلة العملات الأجنبية.

لهذا واجب حساب المعدل الفعلي للتخفيض وليس المعدل النظري، الذي لا يعبر عن درجة المنافسة، فالمعدل الفعلي للتخفيض يساوي الفرق بين المعدل النظري للتخفيض ومعدل الارتفاع في أسعار الصادرات عن التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب.

ظهر هذا المنهج على يد الاقتصادي Alexander Sidney سنة 1952، وهو يقدم لنا العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) وبعرض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي¹.

يعد منهج الاستيعاب تطوراً حديثاً مقارنة بمنهج المرونات فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي أو الإنفاق المحلي الكلي وبتصوير بسيط لمطابقة الحسابات الوطنية والتي تشمل عناصرها مايلي²:

$$B = Y - A$$

B : الحساب الجاري

Y : الناتج المحلي الإجمالي

A : الإنفاق المحلي الإجمالي

تشير كلمة الاستيعاب الى مجموع الانفاق الداخلي النهائي المتمثل في كل من الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار الخاص والعام على المستوى القومي، وعليه فطاقة الاستيعاب للاقتصاد تمثل الفرق بين الناتج الكلي

¹ الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، الجزائر، ص 336.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي-عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن، 2007، ص 89.

وميزان السلع والخدمات (ميزان الحساب الجاري)، وانطلاقاً من معادلة توازن الاقتصاد الأساسية يمكن توضيح كل هذا ما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث يمثل C الاستثمار الكلي ويمثل I الاستثمار الكلي بينما تمثل G الانفاق الحكومي ومجموعها يشير الى طاقة الاستيعاب في الاقتصاد المحلي، وتمثل X صادرات الاقتصاد الى الدول الاخرى في حين تمثل M مجموع واردات هذا الاقتصاد من هذه الدول وعليه فالحد $(X - M)$ يشير الى الرصيد حساب السلع والخدمات (الحساب الجاري)، فتصبح المعادلة كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$C + I + G + (X - M) - A = B$$

وفقاً هذه المعادلة اذا زاد الدخل عن الاستيعاب فإن ميزان الحساب الجاري سيحقق فائضاً

يمثله الفرق بين (Y) و (A) ، اما اذا زاد الاستيعاب عن الدخل فان ذلك يعني تحقق عجز في الحساب الجاري يمثله الفرق بين (A) و (Y) ، ويترتب عن هذه المعادلة المبدأ الذي يقول بإمكانية تخفيض عجز الحساب الجاري بتخفيض حجم الاستيعاب بالنسبة للدخل او زيادة الدخل بالنسبة للاستيعاب¹.

اما اذا كان الدخل القومي يساوي الاستيعاب الكلي في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي صفر اي ان الميزان التجاري للدولة في حالة توازن. من خلال الصورة الاخيرة للمعادلة يمكننا ارجاع العجز في الميزان التجاري الى زيادة الاستيعاب او عناصر الانفاق عن قيمة الناتج او الدخل القومي بشرط عدم اهمال علاقته بمستوى التوظيف.

اولاً: في حالة التوظيف الكامل (او القريب منها)

اذا كان الاقتصاد في حالة توظيف كامل (اي عدم وجود طاقة انتاجية عاطلة يمكن استغلالها عند الطلب)، فعند اجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي الى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهه نظر الاجانب وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات، ولكن لان الاقتصاد في حالة توظيف كامل، فانه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الانتاج وبالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين في هذا القطاع من خلال زيادة الاجور ورفع الاستثمار فيه وجذب العاملين من بقية القطاعات، وهو ما يعني زيادة الانفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الانتاج، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود الى حدوث تغير في الانفاق من الانفاق على السلع الاجنبية (المستوردة) الى الانفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة، هو

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الوضع السائد في الدول التي تعاني من ارتفاع التضخم. والنتيجة المهمة هو ان ارتفاع الاسعار نتيجة وجود حالة التوظيف الكامل لا يؤدي الى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسين موقف الميزان التجاري واعادة التوازن اليه وان حدث في فترة قصيرة لا يتعد عليها¹.

ثانيا: في حالة وجود البطالة اي (التوظيف غير الكامل)

في هذه الحالة، فان تخفيض قيمة العملة سيؤدي الى زيادة طلب الاجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الانتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وهكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات واعادة التوازن اليه. يتجلى مما سبق ان لغرض نجاح عملية تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات لابد من توفر شرطان في ان واحد وهما:

$$x + m > 1$$

ان يؤدي التخفيض في قيمة العملة الى انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وبالإمكان الضمان ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي، اي تخفيض الانفاق، فمثلا تخفيض الانفاق العام او زيادة الايرادات العامة من خلال رفع الضرائب والرسوم. ... الخ²

لكن الانتقاد الكبير الذي تعرض له المدخل وجه من طرف الاقتصادي ماكلوب (1955-1965) وارتكز حول³:

- اغفال اثر المرونات السعرية: في حين ان اثر الموارد العاطلة وكذا معدل التبادل الدولي لا يمكن ان تتحقق الا بمعرفة المرونات السعرية للعرض والطلب على الصادرات والواردات.

كل ذلك يتوقف على الاثر النهائي للاستيعاب على المرونة السعرية للطلب والعرض، وكذا مرونة الاحلال، عند القيام بتحويل الموارد الانتاجية الى انتاج السلع التصديرية او البديلة، لكن المدخل افترض تحقق هذه المرونات ضمينا.

وبالرغم وجود صعوبات في تحديد الميول الحدية للاستهلاك الخاص والاستثمار، وبصفة عامة الميل الحدي للاستيعاب، بالإضافة للانتقادات التي وجهت لهذا التحليل، الا ان اهميته ظهرت عندما اخذ في اعتباره كل من آثار الأسعار وآثار الدخل، بالإضافة لمحاولاته تحقيق توازن خارجي وتوازن داخلي من خلال تحديد ظروف النمو الاقتصادي المناسبة، وامكانية تدخل السلطات في تغيير احد من الآثار السابقة الذكر المحققة للتوازن الخارجي لاعتبارات خاصة بأهداف سياساتها الاقتصادية الداخلية.

¹ عرفان تقي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 139، 140.

² المرجع السابق، ص ص 140، 141.

³ عبد الكريم مقران، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثالث: المدخل النقدي لميزان المدفوعات

جاء هذا المنهج كمرحلة اخيرة في تفسير اثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره اصحاب هذه المقاربة على انه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وتعكس شروط سوق العملة، وقد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف J.J.POLAK سنة 1957 وسمي النموذج باسمه نموذج بولاك، ويرى اصحاب المقاربة ان الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين، حيث ان الفائض في الانفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وامكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجز ان لم يتم بعملية التخفيض.

يتم بناء نموذج بولاك على مجموعة من الفرضيات الاولية وقدم في مجموعة من المعادلات¹:

- ان يكون الاقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، يتميز بالتوظيف الكامل الكينيزي لعناصر الانتاج بطلاة هيكلية وانخفاض في مرونة العرض الكلي، هذا الافتراض يسمح بعدم ترك المجال امام الوحدات الاقتصادية للتخلص من الارصدة الفائضة سواء بشراء السلع والخدمات او الاصول المالية الاجنبية.

- الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والافراد يميلون الى الاحتفاظ بالارصدة النقدية التي يطلبونها في الاجل الطويل.

- العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي واخر اجنبي، ويتعرض لرقابه كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

- كفاءة الاسواق الدولية وقدرتها على الغاء اختلافات اسعار السلع والخدمات وتساوي اسعار الفائدة في اسواق راس المال الدولية، او ما يعرف ب "السعر الواحد في الاجل الطويل"، وافترض ان اختلاف اسعار الفائدة والاسعار النسبية يظهر فقط في الاجل القصير .

لقد تم بناء هذا النموذج استنادا الى مجموعة من المعادلات والمتطابقات السلوكية والتعريفية وصولا الى المعادلة النهائية التي تعكس المقاربة النقدية لميزان المدفوعات (متطابقة السلطة النقدية)، وهي كالتالي:

$$\Delta AEN = \Delta M_2 - \Delta CNI$$

حيث ان:

¹ عبد الكريم ممران، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-42.

ΔAEN : مجموع التغير في الموجودات الخارجية الصافية (الاحتياطات الاجنبية من الذهب والعملات وحقوق السحب الخاصة).

ΔM_2 : مجموع التغير في عرض النقود (جانبا المقبوضات) .

ΔCNI : مجموع التغير في القروض الداخلية (المقدمة للحكومة والقطاع الخاص) .

وتمثل ΔAEN و ΔCNI جانب الموجودات بينما تمثل ΔM_2 جانب المقبوضات، والجدير بالذكر ان هناك علاقة مباشرة بين التغير في القروض الداخلية ورصيد ميزان المدفوعات الذي يمثله مجموع احتياطات الصرف الرسمية مع الاخذ بعين الاعتبار ان الطلب على النقود مستقر، وبناء عليه فاذا كانت الزيادة في حجم القروض الداخلية اقل من الزيادة في مخزون النقود فان رصيد ميزان المدفوعات يكون على شكل فائض اي زيادة في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف . وبمعنى ادق يحدث العجز في ميزان المدفوعات اي انخفاض الاحتياطات الرسمية للصرف عندما تزيد القروض الداخلية (قروض الحكومة والقطاع الخاص) عن الاحتياجات الحقيقية للأعوان الاقتصاديين للنقود وبالتالي زيادة هذه القروض بشكل يفوق الزيادة في الدخل الوطني ككل، وعليه اذا كان هدف السلطات النقدية هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فإن امامها استخدام القرض الداخلي كوسيلة ناجعة للوصول الى هذه الغاية وذلك بتقليصه عن طريق استعمال الادوات المعروفة للسياسة النقدية كتأطير القروض ورفع معدلات الفائدة¹

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض الى رفع اسعار السلع والخدمات المحلية، ما يحفز الوحدات الاقتصادية الانتاجية الى تحويل الموارد الانتاجية الى السلع الداخلة في التجارة (القابلة للتصدير) بعيدا عن السلع والخدمات المحلية، وعليه هذا سيساعد على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يستمر الفائض او الزيادة في الارصدة الدولية حتى يتم استعادة التوازن في السوق النقدي² .

تمتع هذا النموذج بسمات تعتبر ملائمة الى حد كبير مع واقع الدول النامية، وتتمثل في النقاط التالية³ :

— ان معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم ومنطبقة الى حد كبير مع ظروف الدول النامية.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، 1999، ص 353.

³ نوزاد عبد الرحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سبق ذكره ص 110.

— معظم الدول النامية الاعضاء في صندوق النقد الدولي لا تتوفر لديها البيانات الكافية حول حسابات الدخل القومي والنتاج، اذا ما ارتأت ان تطبيق المناهج التقليدية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، الا انه يمكن ان تتوفر لدى البنوك المركزية البيانات الاجمالية لميزان المدفوعات بشكل ادق من البيانات الاخرى، مما يجعل عمل تطبيق المنهج النقدي اسهل من المناهج الاخرى.

— عدم توفر هياكل مالية متطورة في الدول النامية، مما يزيد صعوبة تبني سياسة تصحيحية على وضع منهج الاستيعاب في حين تعتبر فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق.

— تعتمد اغلب الدول النامية على السياسية النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات مما يسهل امكانية تبني المنهج النقدي.

خلاصة الفصل:

تقوم كل دولة من خلال هيكلها المختلفة كوزارة المالية ووزارة التجارة بإعداد بيان رسمي بجميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون سنة عادة كالصادرات والواردات السلعية والخدمية ورؤوس الاموال المقترضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها او تدفعها للخارج بصفه دقيقة ودورية، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية واداة اساسية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلد الاخرى . هذا الميزان سيماه الاساسية او الطبيعية هي التوازن العام، وهو الوضع الذي نادرا ما يتحقق في الحياة العملية اي ان الوضع الذي قد تواجهه الكثير من الدول من خلال علاقتها الاقتصادية هو ان يكون هناك فروق جوهرية بين جانبي ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات على وجه الخصوص) وبالتالي فهو ما يضعنا امام حتمية اختلال التوازن في هذا الميزان (سواء بالعجز او الفائض)، وهو الامر الذي وجدت له الكثير من اليات التسوية، منها ما هو كلاسيكي متجذر في اعماق الفكر الاقتصادي ومنها ما هو حديث يتماشى مع الوضع العام والتطورات التي تحدث في الواقع الاقتصادي .

حيث يعتبر سعر الصرف من السبل المتاحة للتخلص من اثار الاختلال في ميزان المدفوعات باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب.

**الفصل الثالث: علاقة سعر صرف
الدينار بميزان المدفوعات الجزائري
خلال الفترة (2010 – 2017)**

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات كبيرة خاصة منذ منتصف الثمانينات، مع بداية ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة بمؤشرات اقتصادية ومالية صعبة، فتميزت هذه الفترة بتراجع اقتصادي ترجم بتدهور وانخفاض الإنتاج المحلي وتراجع الاستثمارات، وانعكس ذلك على ميزان المدفوعات الذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ الاستقلال، بالإضافة إلى انتقال الاقتصاد الجزائري يوما بعد آخر من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي.

وبعد تطرقنا إلى ميزان المدفوعات والإحاطة بالجوانب الخاصة به وعلاقة ميزان المدفوعات وسعر الصرف من حيث تأثيره الواضح على الميزان، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف آثار سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2010-2017).

المبحث الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق أنظمة صرف مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد ارتبط هذا الاختلاف باختلاف المناهج المتبعة من طرف الدولة والحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت (1964-1987)

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

أولاً: نظام الربط بعملة واحدة (نظام الربط بالفرنك الفرنسي) 1964-1973

تميز النظام النقدي الدولي في هذه الفترة باستقرار أسعار الصرف وذلك لسيادة قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث يتعين على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يصرح على تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي، لذلك قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 180 ملغ من الذهب وهو نفسه قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي¹، حسب المادة 2 من القانون 64-111 المتعلق بنظام الصرف وهذا بداية من سنة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية²، استمر هذا النظام إلى غاية 1971، وفي ظلّه كان يربط الدينار الجزائري عند إصداره بالفرنك الفرنسي. لقد تمتع الدينار الجزائري باستقرار كبير، حيث ظل يعادل 4.94 دج لكل دولار، طيلة الفترة 1967 - 1971.

ونصت المادة رقم " 03 " من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دج = 1 ف ف واستمر هذا التكافؤ إلى غاية سنة 1969، حينما اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك، أمام الدولار الأمريكي نتيجة تعرض الفرنك الفرنسي لهجمات مضاربة حادة، 1968 وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.93 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.55 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي، رغم ذلك الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أنه استمر ارتباط الدينار بالفرنك، حيث أصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي أو 1 فرنك فرنسي = 0,888 دج بين أوت 1969 وديسمبر

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 154.

خلال الفترة (2010 – 2017)

سنة 1973¹، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي، رغم استمرار العلاقة بينهما².

وقد أدى هذا الضعف في الفرنك الفرنسي إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمارات التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

ثانيا: الربط بسلة من العملات (1974-1986)

تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، إضافة إلى إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطة الإسبانية)، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي، حيث أن ارتفاع عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام جعل قيمة الدينار تتحدد بصفة مستقلة، أي بناء على عوامل خارجية، وبالتالي بقيت السلطات النقدية الطرف الوحيد الذي يخول له التأثير على محددات العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما يمكن لها التأثير على قيمة الدينار عبر هيكلية التوجيهات في سلة العملات، وما يمكن ملاحظته أيضا هو أن تشكيلة السلة اقتصر على المدفوعات الجارية وأهملت بالمقابل الإيرادات الجارية بالعملات الصعبة الأجنبية، بالإضافة إلى أنه طرحت عدة اختلافات جوهرية مقارنة مع نظام التقييم السائد آنذاك على المستوى الدولي، وذلك نظرا لوجود قانون صارم فيما يخص شروط امتلاك العملات الصعبة الأجنبية، وكذا كون الدينار

¹ سهلي رقية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، عدد 09، ورقة، 2011، ص 55.

خلال الفترة (2010 – 2017)

غير قابل للتحويل فلا يسعر رسميا في سوق الصرف الدولية، بالإضافة إلى انعدام وجود سوق صرف داخل الحدود الوطنية¹.

المطلب الثاني: مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف الفترة (1987-1991)

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك فقد عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورات مختلفة تتناسب مع التوجه الجديد للاقتصاد يمكن تقسيمها إلى ما يلي²:

أولا: الانزلاق التدريجي لسعر الصرف نهاية سنة (1987- سبتمبر 1991)

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار جزائري لكل دولار في نهاية مارس 1991، ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة 1987- 1991 في الجدول التالي:

جدول رقم (2): تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1991)

| السنة | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|------|------|------|-------|-------|
| سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي | 4.63 | 5.91 | 7.61 | 12.20 | 17.76 |

المصدر: بنك الجزائر، تقرير جويلية 2002، ص97.

من خلال الجدول يتبين أن قيمة الدينار انخفضت مقابل الدولار الأمريكي بين ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103 %، وقد عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70 % خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 1991 لينتقل سعر صرف الدينار من 12.20 في نهاية سنة 1990 إلى 17.76 دينار جزائري.

ثانيا: التخفيض الصريح

في 30 سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار، ليصل إلى 22.5 دينار لكل دولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة لدى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 261- 345.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص218.

خلال الفترة (2010 – 2017)

من سنة 1994. وفي تاريخ 10 أبريل 1994 اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 40.17% . وأصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دينار لكل دولار أمريكي.

وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق ما يلي¹:

- __ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- __ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمي؛
- __ العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
- __ رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك منتجاتها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
- __ الحصول على مساعدات من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني؛
- __ العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 وجعلها في حدود 41 مليار دينار.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف ما بعد صدور القانون(10/1990)

لقد عرف هذا النظام قفزة نوعية في الجزائر مع بداية التسعينيات، وخاصة مع صدور قانون النقد والقرض (10/1990) الذي أعطى بعدا جديدا لمفهوم الرقابة ويتماشى مع اختيار اقتصاد السوق.

حيث منحت بموجب هذا القانون صلاحيات مستقلة للبنك المركزي فيما يتعلق بحسن إدارة السياسة النقدية وتنظيم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لتمويل نشاطاتهم الخاصة، وقد حدد القانون (03/90) المؤرخ في 1990/09/08 بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر في شكل استثمارات وإجراءات تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها².

وأعقب صدور هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة من بينها النظام رقم 04-92 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بشروط وقواعد تنفيذ مراقبة الصرف، والتي يمكن حصر أهم هذه القواعد والشروط في³:

- __ يجب تمويل الأموال من وإلى الجزائر عن طريق الأوساط المتعددة.

¹ رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل -دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015، ص46.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص277.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص224.

خلال الفترة (2010 – 2017)

تمتع بحق التمويل شخص كان طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح للمقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المعتمدة.

تمر عملية تمويل الصادرات والواردات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توظيف لدى إحدى البنوك المعتمدة، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوظيف متى تضمنت العقود الشروط النقدي والتنظيمية المطلوبة، كما يقوم الوسيط بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ضمن شروط محددة من طرف بنك الجزائر.

يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويلها إلى رصيده بالعملة الصعبة، ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.

وفي سبيل تطوير الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عملت الحكومة على تحرير الأسعار حيث وصلت سنة 1994 نسبة 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، وقد تزامن ذلك مع انتهاج السياسة النقدية لسياسة سعر صرف مرنة، وقد ألزم التحول الجديد للاقتصاد الجزائري (الاتجاه نحو اقتصاد السوق) على ضرورة تشجيع حركة التجارة الخارجية وتفعيل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي سبيل الوصول إلى هذه الأهداف وافقت الجزائر في سبتمبر 1997 على تطبيق المادة الثامنة لمبادئ صندوق النقد الدولي والمتعلقة بقابلية تحويل الدينار لتلبية حاجيات المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات.

والممتنع لنظام الصرف الجديد ما بعد قانون (10/90) يلاحظ أن قابلية تحويل الدينار الجزائري مرت بثلاث مراحل هامة¹:

- أ. المرحلة الأولى: بدأت مع تحرير المدفوعات المتعلقة باستيراد السلع سنة 1994، إذ سمح لكل متعامل اقتصادي (جزائري أو أجنبي) القيام بعملية استيراد سلع أو خدمات مع شرط توفر التوظيف المصرفي.
- ب. المرحلة الثانية: انطلقت من سنة 1995 أين تم الترخيص باقتناء العملة الأجنبية في سبيل تلبية حاجيات التعليم والصحة بالخارج مع تبرير تقني للمتعامل. وبذلك تطورت عملية تحرير المبادلات غير المنظورة.
- ت. المرحلة الثالثة: فقد بدأت مع أكتوبر 1997 أين تم السماح للمسافرين للخارج والمقيمين في التراب الوطني بحق شراء العملة الصعبة بقيمة 150 يورو في السنة.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 284.

المطلب الثالث: مرحلة التعويم المدار سنة 1994 إلى يومنا هذا

بعد عملية التخفيض الرسمي للدينار سنة 1994، قامت السلطات النقدية بتطبيق نظام التعويم المدار او الموجه لسعر الصرف من خلال جلسات التثبيت، ثم القيام بإنشاء سوق الصرف ما بين البنوك.

أولا: تطور نظام الصرف في الفترة (1994-2000)

انطلاقا من بداية التسعينات وفي إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، بدأت الجزائر التقليل التدريجي من الرقابة على الصرف، وكذا القيود المفروضة على التجارة الخارجية حيث تم تغيير تدريجي لوجهة تحديد الدينار وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1. نظام جلسات التثبيت:

إن التثبيت الإداري أو التسعير الإداري هو نظام للتسعيرة بالمزاد، مركز على حلقات دائمة تضم ممثلي البنوك التجارية برئاسة البنك المركزي، ولقد امتد هذا النظام من 1994/01/01 إلى غاية 1995/12/31 وشهدت هذه المرحلة التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار ونظام سعر الصرف الثابت والدخول في نظام التعويم، وأصبح سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت كسبه سعر صرف حقيقي محدد بآليات قوى السوق(العرض والطلب)، ويسمح بتوحيد سوق الصرف كما تعتبر جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، ويكون ذلك بخصص يومية ينظمها البنك المركزي قبل تحديد معدلات الدينار القصوى، كما يمكن أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات وحسب تلبية عرض البنك المركزي للطلب المعبر عنه في السعر الأولي والذي حسبته تصدر أوامر الشراء وسعر التوازن المحدد خلال الحصة لصالح كل الصفقات في ذلك اليوم أخذا بعين الاعتبار بعض المعايير: الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياطات الصرف، وطلبات البنوك...

ويقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي ليتم التعبير عن سعر الصرف المراد الحصول عليه.

لقد سمحت هذه العملية بالتخلي عن العملة الصعبة لصالح البنوك التجارية من أجل تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي¹.

¹ هاجر بن زاوي، اثر تقلبات اسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر في الفترة 2000-2016، رسالة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 35.

2. سوق الصرف بين البنوك

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البنينة في تحديد قيمة الدينار، وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف اصدر بنك الجزائر في 23-12-1995 لائحة رقم 08-95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة¹، حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من اجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصورة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية²:

- بيع العملة الوطنية(الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البنينة للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن هؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.

ثانيا: سياسة سعر الصرف في الفترة (2000-2017)

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإخفاء هذه الفترة بوضعية خارجية مريحة، وبتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

1- الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة(2000-2017)

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم إنجازها في الألفية الجديدة.

¹ عبد العزيز برنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 125، 126.

² محمد امين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 235.

خلال الفترة (2010 – 2017)

أ. **الديون الخارجية والداخلية للجزائر:** إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و 374.5 مليون دولار نهاية 2013 ، ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث أرفقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن) المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لا بد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق سادته ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، وهكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013¹.

- ب. **البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2017):** تعتبر هذه البرامج من أهم التغييرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت فيما يلي:
- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري². الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر ب 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إجراء مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المرجحة سابقا.
 - **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 2%.
 - **برنامج توطيد النمو (2010-2014):** ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية هي:
 - ✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، 2018/04/02، من الموقع:

<http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2013>

² هاجر بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

خلال الفترة (2010 – 2017)

✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.

✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقد خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار.

• برنامج توطيد النمو (2015-2019): وتتلخص أهدافه في:

✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.

✓ استهداف معدل نمو سنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019.

✓ وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب.

✓ اتخاذ الحكومة تدابير للحد من الضغط الجبائي.

✓ تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي من خلال وضع إطار قانوني.

-رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية (2015- 2019) إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير لسعر صرف الدينار وفي سعر البترول الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري¹.

2- تطور سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2017)

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البنينية (سوق ما بين البنوك) للصراف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البنينية للصراف فان بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذا السوق أين تتحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة لميكانيزمات السوق وعليه، فان القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البنينية للصراف أين يتدخل 19 مصرف في الساحة إلى جانب بنك الجزائر.

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017) يمكن عرض الجدول التالي:

¹ المرجع السابق، ص 39، 40.

خلال الفترة (2010 – 2017)

الجدول رقم(3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|-------------------------------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|
| سعر صرف الدينار مقابل الدولار | 75.31 | 77.26 | 79.68 | 77.37 | 72.06 | 73.36 | 72.64 | 66.82 | 71.18 |
| سعر صرف الدينار مقابل الاورو | 69.43 | 69.2 | 75.34 | 87.47 | 89.64 | 91.30 | 91.24 | 94.99 | 95.86 |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| سعر صرف الدينار مقابل الدولار | 72.64 | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 93.24 | 110.52 | 109.50 |
| سعر صرف الدينار مقابل الاورو | 101.29 | 99.19 | 102.61 | 102.16 | 105.43 | 106.30 | 105 | 116.37 | 118.57 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر، 2017، 2011، 2007.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية¹:

1. الفترة (2000-2002): استمرت قيمة الدينار بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار

مقابل الاورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجي التجارة العالمي)، حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، أما الدينار مقابل الاورو فانخفضت من 69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002.

2. الفترة (2003-2004): ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004 وهذا نتيجة تحسن أسعار البترول والذي أدى إلى زيادة الصادرات البترولية الجزائرية، ولقد استمر هذا الارتفاع أيضا في الفترة 2005-2007، أما قيمة الدينار مقابل الاورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة 2007 بعدما كانت 91.3 سنة 2005 بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الاورو.

3. في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فانخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 سنة 2007 إلى 74.4 سنة 2010.

4. وفي الفترة (2010-2017) يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

¹ فوزية صالح، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي حالة الجزائر، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 110،

وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي¹:

1. سماح السلطات النقدية بتراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط.
 2. التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وكان الهدف من التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي والتقليص بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
 3. التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديد (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.
- مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في قيمة الدينار مثل الأزمة المالية، أزمة اليورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية منها ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من اجل برامجها التنموية.

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائري

قبل تحليل ميزان المدفوعات الجزائري، سنتعرف اولا على خصائصه.

المطلب الاول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

لميزان المدفوعات الجزائري خصائص عديدة، والتي يمكن ابراز ما في ما يأتي:

اولا: عدم استقرار اسعار الصادرات:

تعتبر الجزائر من الدول احادية التصدير، حيث تمثل المحروقات ما نسبته 96% الى 98% من اجمالي صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكله خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار اسعارها، كلما كانت اسعار المحروقات اكثر تعرضا للتقلبات كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما

¹ المرجع السابق، ص 112.

يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات اسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل يمتد الى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك على طاقة الدولة على الاستيراد. اذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير¹. كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا التأثير من خلال اثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الاجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار ان تيارات دخول وخروج رؤوس الاموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الاموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فان هذا يشكل ضغطا عليه .

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات الى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. وبما ان الواردات دالة تابعة للدخل فان ذلك يؤدي الى زيادة الواردات. اما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتجة عن تدهور الاسعار الدولية فيؤدي الى انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات، وهذا راجع الى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي على انه النسبة بين اسعار الصادرات واسعار الواردات (اي PX/PM) . ويمكن تلخيص اسباب تدهور معدل التبادل الدولي للجزائر فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الاولية (صادرات الجزائر).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة الى انخفاض اسعارها.
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الاولية والسلع الصناعية، حيث ان سوق السلع الاولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال الى انخفاض الاسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية اقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الاسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار .

¹ رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص ص 81، 82.

الفصل الثالث: علاقة سعر الدينار بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010 – 2017)

ثالثا: ضعف القاعدة الانتاجية:

تتسم القاعدة الانتاجية في الجزائر بعدم التنوع وبالاحادية ، مما يجعلها عرضة لتقلبات اسعار صادراتها - كما سبق الاشارة الى ذلك - وبالتالي ضعف قدراتها التنافسية سواء في السوق الداخلي او الدولي .

ويترجم ضعف اداء القطاع الصناعي عدة امور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تتركز على المواد الاولية، مما يجعل اداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الاسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما ان الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تتركز على الصناعة الخفيفة، وهكذا فان انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة .

اما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذب ادائه والانخفاض الكبير في معدلات الانتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال انتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الانتاجية في الجزائر نصف الانتاجية على مستوى العالم في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الاخر. وهذا يعود الى ضآلة رقعة الاراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الاراضي القابلة للزراعة، كما ان الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يتركز على الاساليب التقليدية في الانتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة الى افتقارها لوسائل الانتاج الحديثة¹.

المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي لواردات وصادرات الجزائر وأهم المتعاملين معها

لا يختلف ميزان المدفوعات في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبين المعاملات الدولية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع والتوازن وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات، حيث يمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري. بينما نجد في المقابل انها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع نصف المصنعة وسلع التجهيز.

أولا: الهيكل السلعي للواردات والصادرات:

1. الهيكل السلعي للواردات:

من خلال الجدول التالي، سنحاول التطرق الى اهم السلع المكونة للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)

¹ جميلة الجوزي، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص ص 89، 90.

الجدول رقم (4): هيكل الواردات الجزائرية (2010- 2017)

الوحدة: مليون دولار امريكي

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الطاقة | 945 | 1164 | 4955 | 4356 | 2851 | 2352 | 1292 | 1651 |
| المواد الغذائية | 6027 | 9805 | 9023 | 9572 | 11005 | 9329 | 8224 | 8573 |
| المواد الاولية | 1406 | 1776 | 1839 | 1766 | 1884 | 1508 | 1559 | 1354 |
| المواد نصف المصنعة | 9944 | 10431 | 10629 | 10810 | 12740 | 11512 | 11482 | 10628 |
| تجهيزات فلاحية | 330 | 229 | 329 | 449 | 657 | 579 | 501 | 602 |
| تجهيزات صناعية | 15573 | 15951 | 13604 | 15745 | 18906 | 16593 | 15394 | 13577 |
| سلع استهلاكية | 5987 | 7944 | 9997 | 12205 | 10287 | 9773 | 8275 | 8481 |
| المجموع | 40212 | 47300 | 50376 | 54903 | 58330 | 51646 | 46727 | 44866 |

المصدر: بنك الجزائر

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن أربعة من سبعة مجموعات من السلع تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الواردات الجزائرية وهي المنتجات الغذائية، منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف مصنعة والمنتجات الاستهلاكية. حيث تمثل سلع التجهيز الصناعي المرتبة الاولى خلال فترة الدراسة، فقد سجلت أعلى قيمه لها سنة 2014 قدرت ب 18906 مليون دولار إلا أنها تراجعت حيث قدرت قيمتها سنة 2017 ب 13577 مليون دولار.

بينما تحتل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية حيث قدرت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 12740 مليون دولار لتتراجع هي أيضا إلى 10628 مليون دولار سنة 2017. في حين انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية التي تحتل المرتبة الثالثة من 11005 مليون دولار سنة 2014 إلى 8573 مليون دولار سنة 2017 ، اما المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية فقد احتلت المرتبة الرابعة والتي بلغت وارداتها 10287 مليون دولار سنة 2014 مقابل 8481 مليون دولار سنة 2017. ويرجع سبب هذه الانخفاضات إلى تراجع إجمالي الواردات من هذه السلع.

2. الهيكل السلعي للصادرات:

من خلال الجدول التالي، سنحاول التطرق الى أهم السلع المكونة لصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم (5): هيكل الصادرات الجزائرية (2010-2017)

الوحدة: مليون دولار امريكي

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|-------|-------|
| الطاقة | 56143 | 71662 | 70571 | 63662 | 58362 | 33081 | 27917 | 31402 |
| المواد الغذائية | 305 | 357 | 314 | 402 | 323 | 239 | 327 | 379 |
| المواد الاولية | 165 | 161 | 167 | 108 | 110 | 105 | 84 | 66 |
| المواد نصف المصنعة | 1089 | 1495 | 1519 | 1608 | 2350 | 1685 | 1299 | 1238 |
| تجهيزات فلاحية | - | - | - | - | 2 | - | - | - |
| تجهيزات صناعية | 27 | 36 | 30 | 25 | 15 | 17 | 53 | 77 |
| سلع استهلاكية | 33 | 16 | 18 | 18 | 10 | 11 | 18 | 21 |
| المجموع | 57762 | 73727 | 72620 | 65823 | 61172 | 351338 | 29698 | 33185 |

المصدر: بنك الجزائر

صادرات المحروقات هي التي تشكل الحصة الأكبر حيث تتزايد وتتناقص بنسب متفاوتة، وهي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر وما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط كما هو الحال سنة 2014 اين كان لصدمة أسعار النفط الحادة اثر كبير على تراجع إيرادات المحروقات من 58362 مليون دولار سنة 2014 الى 31402 مليون دولار سنة 2017، أما الصادرات خارج المحروقات مازالت لا تشكل نسبة مهمة من إجمالي الصادرات فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

وكخلاصة وصلنا إلى نقطة مهمة وهي عدم مرونة الصادرات الجزائرية بالنسبة للأسعار، حيث أن أي تغير في أسعار النفط يؤثر على القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية بالإضافة إلى عدم قدرة المنتج الجزائري على منافسة المنتجات الأجنبية.

ثانيا: أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر

سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر وحصة كل دولة من الصادرات الجزائرية وذلك حسب أهمية العلاقة الاقتصادية بين الجزائر وباقي الدول.

الفصل الثالث:
علاقة سعر الدينار بميزان المدفوعات الجزائري
خلال الفترة (2010 – 2017)

1. أهم المصدرين التجاريين للجزائر في الفترة (2010-2017)

فيما يلي جدول يمثل أهم المصدرين التجاريين للجزائر في الفترة (2010-2017):

جدول رقم(6): أهم المصدرين التجاريين من الجزائر في الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون دينار

| الدولة | 2010 | % | الدولة | 2011 | % | الدولة | 2012 | % | الدولة | 2013 | % |
|-----------|----------|------|----------|----------|------|----------|----------|------|----------|----------|------|
| فرنسا | 453909.2 | 15.1 | فرنسا | 518702.3 | 15.1 | فرنسا | 498960.4 | 12.8 | الصين | 542643.7 | 12.4 |
| الصين | 330481.9 | 11.0 | الصين | 345352.7 | 10.0 | الصين | 462633.3 | 11.8 | فرنسا | 496358.9 | 11.4 |
| إيطاليا | 301546.5 | 10.0 | إيطاليا | 340914.2 | 9.9 | إيطاليا | 402796.4 | 10.3 | إيطاليا | 450891.9 | 10.3 |
| إسبانيا | 196261.8 | 6.5 | إسبانيا | 249843.0 | 7.3 | إسبانيا | 336860.0 | 8.6 | إسبانيا | 406409 | 9.3 |
| ألمانيا | 174255.1 | 5.8 | ألمانيا | 186513.2 | 5.4 | ألمانيا | 201254.6 | 5.2 | ألمانيا | 227635.6 | 5.2 |
| و.م.أ. | 155451.2 | 5.2 | و.م.أ. | 157802.5 | 4.6 | أرجنتين | 139815.4 | 3.6 | و.م.أ. | 187481.9 | 4.3 |
| كوريا | 146991.6 | 4.9 | أرجنتين | 129939.5 | 3.8 | تركيا | 139477.4 | 3.6 | تركيا | 164707.2 | 3.8 |
| تركيا | 112754.5 | 3.7 | البرازيل | 128218.2 | 3.7 | و.م.أ. | 134677.0 | 3.4 | أرجنتين | 137621.5 | 3.2 |
| اليابان | 112320.7 | 3.7 | كوريا | 117743.8 | 3.4 | البرازيل | 104222.1 | 2.7 | البرازيل | 104870.1 | 2.4 |
| الأرجنتين | 90468.9 | 3.0 | تركيا | 101946.4 | 3.0 | كوريا | 100125.9 | 3.6 | الهند | 103808.1 | 2.4 |

| الدولة | 2014 | % | الدولة | 2015 | % | الدولة | 2016 | % | الدولة | 2017 | % |
|----------|----------|------|----------|----------|------|----------|----------|------|----------|-----------|------|
| الصين | 663702.9 | 14.1 | الصين | 827920.1 | 15.9 | الصين | 920449.8 | 17.9 | الصين | 607627.28 | 19.4 |
| فرنسا | 510135.6 | 10.8 | فرنسا | 545187.8 | 10.5 | فرنسا | 522497.9 | 10.1 | فرنسا | 274731.92 | 8.77 |
| إيطاليا | 406090.6 | 8.6 | إيطاليا | 487139.4 | 9.4 | إيطاليا | 508461.8 | 9.9 | إيطاليا | 230788.8 | 7.37 |
| إسبانيا | 405050.8 | 8.6 | إسبانيا | 396695.2 | 7.6 | إسبانيا | 390658.3 | 7.6 | ألمانيا | 214586.96 | 6.85 |
| ألمانيا | 306255.6 | 6.5 | ألمانيا | 344289.1 | 6.6 | ألمانيا | 331420.1 | 6.4 | إسبانيا | 204679.36 | 6.53 |
| و.م.أ. | 230856.1 | 4.9 | و.م.أ. | 272863.8 | 5.3 | و.م.أ. | 251130.7 | 4.9 | تركيا | 142902.56 | 4.56 |
| تركيا | 171825.9 | 3.6 | تركيا | 204860.5 | 3.9 | تركيا | 211809 | 4.1 | كوريا | 132761.84 | 4.23 |
| أرجنتين | 155704.9 | 3.3 | أرجنتين | 128675.6 | 2.5 | أرجنتين | 146111.8 | 2.8 | و.م.أ. | 128798.80 | 4.11 |
| كوريا | 131010.8 | 2.8 | كوريا | 117626.6 | 2.3 | البرازيل | 132338.2 | 2.6 | أرجنتين | 105253.68 | 3.35 |
| بريطانيا | 116517.1 | 2.5 | البرازيل | 115524.3 | 2.2 | كوريا | 119506.1 | 2.3 | البرازيل | 101990 | 3.25 |

المصدر: office national des statistiques, Alger, 2017

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فرنسا كانت تحتل المرتبة الأولى كأهم مورد للجزائر في الفترة 2010-2012 أما في الفترة 2013-2017 احتلت الصين الصدارة بمبلغ 607627.28 مليون دينار جزائري تليها كل من فرنسا وإيطاليا وبقية الدول.

الفصل الثالث: علاقة سعر الدينار بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010 – 2017)

2. أهم المستوردين التجاريين من الجزائر في الفترة (2010-2017)

فيما يلي جدول يمثل أهم المستوردين التجاريين من الجزائر في الفترة (2010-2017):

جدول رقم(7): أهم المستوردين التجاريين من الجزائر في الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون دينار

| الدولة | 2010 | % | الدولة | 2011 | % | الدولة | 2012 | % | الدولة | 2013 | % |
|---------|-----------|------|----------|-----------|------|----------|----------|------|----------|----------|------|
| و.م.ا | 1077795.6 | 24.2 | و.م.ا | 1107031.8 | 20.6 | ايطاليا | 911089.8 | 16.0 | اسبانيا | 818497.9 | 15.7 |
| ايطاليا | 684236.3 | 15.4 | ايطاليا | 764070 | 14.2 | و.م.ا | 852974.9 | 15.0 | ايطاليا | 705101.7 | 13.5 |
| اسبانيا | 460559.6 | 10.4 | اسبانيا | 525881.3 | 9.8 | اسبانيا | 618023.8 | 10.9 | بريطانيا | 561127.9 | 10.8 |
| هولندا | 324533.7 | 7.3 | فرنسا | 478132 | 8.9 | فرنسا | 484660 | 8.5 | فرنسا | 508398.9 | 9 |
| فرنسا | 294321.9 | 6.6 | هولندا | 359773.7 | 6.7 | هولندا | 416011.6 | 7.3 | و.م.ا | 480204.8 | 9.2 |
| كندا | 231567.1 | 5.2 | كندا | 326282 | 6.1 | كندا | 402188.8 | 7.1 | هولندا | 368858.9 | 7.1 |
| تركيا | 210738.8 | 4.7 | برازيل | 236661.8 | 4.4 | بريطانيا | 290285.7 | 5.1 | كندا | 234871.0 | 4.5 |
| برازيل | 188275.5 | 4.2 | بريطانيا | 208934.3 | 3.9 | برازيل | 268713.9 | 4.7 | برازيل | 230289.8 | 4.4 |
| بلجيكا | 149692.4 | 3.4 | تركيا | 184775.9 | 3.4 | تركيا | 207704.8 | 3.7 | تركيا | 188282.1 | 3.6 |
| الهند | 121998.4 | 2.7 | الهند | 163091.7 | 3.0 | الصين | 201356.7 | 3.5 | الصين | 188117.4 | 3.6 |

| الدولة | 2014 | % | الدولة | 2015 | % | الدولة | 2016 | % | الدولة | 2017 | % |
|----------|----------|------|----------|----------|------|----------|----------|------|----------|-----------|-------|
| اسبانيا | 745368.7 | 15.2 | اسبانيا | 626649.8 | 17.7 | ايطاليا | 569199.2 | 17.4 | ايطاليا | 407960.00 | 16.9 |
| ايطاليا | 648042.9 | 13.2 | ايطاليا | 535074.1 | 15.1 | اسبانيا | 423938.3 | 12.9 | فرنسا | 302939.44 | 12.55 |
| فرنسا | 543223.6 | 11.0 | فرنسا | 465412.6 | 13.2 | و.م.ا | 422518.4 | 12.9 | اسبانيا | 271002.00 | 11.23 |
| بريطانيا | 431813.3 | 8.8 | بريطانيا | 247013.5 | 7.0 | فرنسا | 374183.8 | 11.4 | و.م.ا | 243960.08 | 10.11 |
| هولندا | 398870.6 | 8.1 | و.م.ا | 224723.4 | 6.4 | برازيل | 176624.2 | 5.4 | برازيل | 162601.20 | 6.74 |
| و.م.ا | 377289.2 | 7.7 | هولندا | 200281.3 | 5.7 | هولندا | 160741.8 | 4.9 | هولندا | 141736.96 | 5.87 |
| برازيل | 216816.9 | 4.4 | تركيا | 183659.2 | 5.2 | تركيا | 146900.8 | 4.5 | تركيا | 119240.88 | 4.94 |
| تركيا | 206547.7 | 4.2 | برازيل | 150636.0 | 4.3 | كندا | 142153 | 4.3 | بريطانيا | 97793.84 | 4.05 |
| الصين | 149223.2 | 3.0 | بلجيكا | 101603.3 | 3.9 | بريطانيا | 115984.4 | 3.5 | بلجيكا | 70518.80 | 2.92 |
| بلجيكا | 145805.1 | 3.0 | برتغال | 92704.3 | 2.6 | بلجيكا | 107900.1 | 3.3 | الهند | 68770.4 | 2.84 |

المصدر: office national des statistiques, Alger, 2017

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في الصدارة سنتي 2010-2011 كأهم زبون للجزائر لكن في السنوات الأخرى احتلت ايطاليا الصدارة بمبلغ 407960 مليون دينار جزائري سنة 2017 وتليها كل من فرنسا، اسبانيا وباقي الدول كما هو موضح في الجدول.

المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010 – 2017)

ورغم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا انها لم تستطع تغيير بنيتها الاقتصادية بحيث لم تستطع التخلص من هيمنة المحروقات على مستوى بنيه الناتج المحلي الخام. وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

الفصل الثالث:

علاقة سعر الدينار بميزان المدفوعات الجزائري
خلال الفترة (2010 – 2017)

| الجدول رقم 8 : وضعية ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017) | | | | | | | | |
|--|----------------|----------------|---------------|---------------|----------------|----------------|----------------|--|
| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | السنوات |
| 21.83- | 26.217- | 27.289- | 9.277- | 0.831 | 12.418 | 17.766 | 12.1049 | الرصيد الخارجي الجاري |
| 14.3- | 20.127- | 18.083- | 0.459 | 9.384 | 20.167 | 25.961 | 18.205 | الميزان التجاري |
| 32.9 | 26.311 | 34.565 | 60.129 | 64.377 | 71.736 | 72.888 | 57.090 | الصادرات |
| 31.6 | 27.918 | 33.081 | 58.462 | 63.327 | 70.583 | 71.661 | 56.121 | المحروقات |
| 1.4 | 1.393 | 1.485 | 1.667 | 1.050 | 1.153 | 1.227 | 0.969 | اخرى |
| 48.7- | 49.437- | 52,649- | 59.670- | 54.993- | 51.569- | 46.927- | 38.885- | الواردات |
| 7.96- | 7.342- | 7.524- | 8.141- | 6.825- | 7.006- | 8.805- | 8.340- | خدمات، خارج الدخل العوامل، صافي |
| 3.03 | 3.433 | 3.475 | 3.555 | 3.914 | 3.822 | 3.745 | 3.567 | دائن |
| 11.02- | 10.776- | 10.999- | 11.696- | 10.739- | 10.828- | 12.550- | 11.907- | مدين |
| 2.55- | 1.570- | 4.453- | 4.814- | 4.514- | 3.906- | 2.039- | 0.366- | دخل العوامل الصافي |
| 2.7 | 2.424 | 2.192 | 3.232 | 3.548 | 3.733 | 4.453 | 4.598 | دائن |
| 5.26- | 3.994- | 6.645- | 8.046- | 8.062- | 7.639- | 6.492- | 4.964- | مدين |
| 0.04- | 0.027- | 0.124- | 0.045- | 0.067- | 0.134- | 0.241- | 0.110- | دفع الفوائد |
| 5.22- | 3.967- | 6.521- | 8.001- | 7.995- | 7.505- | 6.251- | 4.854- | اخرى |
| - | 2.913- | 3.721- | 5.256- | 5.911- | 6.342- | 4.970- | 3.930- | منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات |
| 3.19 | 2.822 | 2.771 | 3.219 | 2.786 | 3.163 | 2.649 | 2.650 | تحويلات، صافية |
| 0.15 | 0.186 | 0.247- | 3.396 | 0.967- | 0.361- | 2.375 | 3.177 | رصيد حساب رأس المال |
| 0.00 | 0.001 | 0.000 | 0.003- | - | 0.009- | - | - | حساب رأس المال |
| 1.1 | 1.589 | 0.688- | 1.525 | 1.952 | 1.541 | 2.045 | 3.478 | الاستثمار المباشر(الصافي) |
| 0.04 | 0.641 | 0.459- | 0.517 | 0.384- | 0.587- | 1.081- | 0.136 | رؤس الاموال الرسمية (الصافية) |
| 4.07 | 1.144 | 0.001 | 0.748 | 0.062 | 0.266 | 0.067 | 0.575 | السحب |
| 0.5- | 0.503- | 0.460- | 0.231- | 0.446- | 0.853- | 1.148- | 0.439- | الائتلاك |
| 0.98- | 2.044- | 0.899 | 1.357 | 2.274- | 1.306- | 1.411 | 0.437- | الايخطاء و السهو، صافي |
| 23.3- | 26.031- | 27.537- | 5.881- | 0.134 | 12.057 | 20.141 | 15.326 | الرصيد الاجمالي |
| | 22.031 | 27.537 | 5.881 | 0.134- | 12.057- | 20.141- | 15.326- | التمويل |
| - | 25.557 | 27.242 | 5.556 | 0.239- | 12.216- | 20.035- | 14.996- | زيادة الاحتياطات الاجمالية (-) اعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي |
| - | 0.186 | 0.191 | 0.347 | 0.167 | 0.195 | 0.102 | 0.078- | حقوق اخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف |
| - | 0.288 | 1.104 | 0.022- | 0.062- | 0.036- | 0,308- | 0.252- | وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي |
| 97.3 | 114.138 | 144.133 | 178.938 | 194.012 | 190.661 | 182.224 | 162.221 | الاحتياطات الاجمالية (بدون ذهب) |
| - | 22.747 | 27.174 | 30.088 | 35.419 | 36.667 | 36.765 | 38.326 | بعد اشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل |
| 53.97 | 45.005 | 53.066 | 100.234 | 109.550 | 111.045 | 112.943 | 80.150 | سعر الوحدات لصادرات البترول الخام(دولار امريكي للبرميل) |

المصدر: بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك

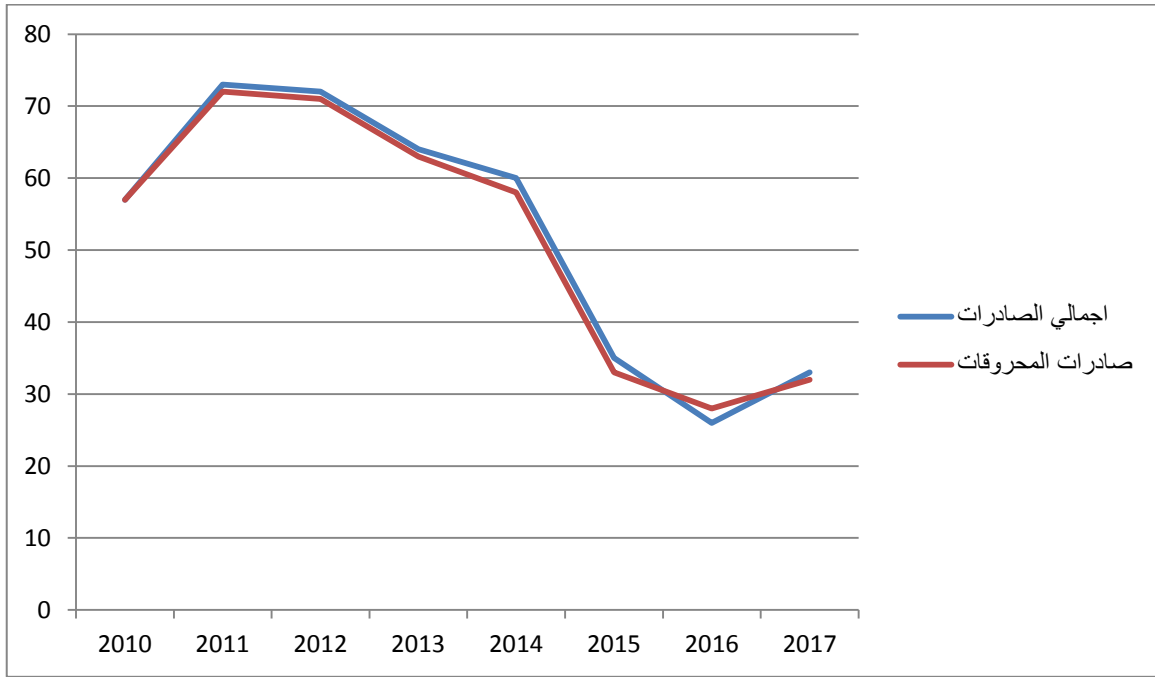
خلال الفترة (2010 – 2017)

نسجل انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات الميينة في الجدول (8) ما يلي:

اولا: على مستوى الميزان التجاري

ان رصيد الميزان التجاري قد حقق فائضا في 3 السنوات الاولى لفترة الدراسة 2010-2012 وقد عرف هذا الرصيد انخفاض مستمرا في باقي الفترة 2013-2017، والذي نتج عن انخفاض صادرات المحروقات بسبب الانخفاض في اسعار النفط، إذ تتميز الصادرات الجزائرية بتركيزها على سلعة واحدة وهي النفط الذي يعتبر الركيزة الاساسية للاقتصاد الجزائري والذي يمثل ما نسبته 96% الى 98% من اجمالي الصادرات وهذا دليل على ارتباط الميزان التجاري بعوائد المحروقات اقتصادي دون البحث عن بدائل اخرى مثل الزراعة والشكل التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017

الشكل رقم(3): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (8)

نلاحظ من التمثيل البياني اعلاه، ان وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 الى غاية 2017، عرفت تركيزا كبيرا على صادرات المحروقات التي تفوق ما نسبته 96%، حيث وصلت نسبها الى 99.684% من اجمالي الصادرات لسنة 2011، ولعل هذا الارتفاع في هذه السنة راجع الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، اما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات والتي نسبتها تكاد تنعدم تراوحت بين 1% و4%، وذلك رغم الجهود التي تبذلها الجزائر من اجل تشجيع الصادرات خارج نطاق المحروقات خاصة في القطاع الفلاحي .

خلال الفترة (2010 – 2017)

وكما هو معلوم فان نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية سوف تؤثر على الموارد الجزائرية من العملة الصعبة، وعلى الإقتصاد الوطني ككل باعتبار ان الدولار هو عملة الفوترة للنفط وما يعرفه من تقلبات امام اليورو.

اما بالنسبة للواردات فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2014، وهذا الاتجاه التصاعدي له علاقة بالتركيبية السلعية للواردات الجزائرية، لكن من سنة 2015 بدأت نسبة الواردات في الانخفاض.

ثانيا: على مستوى رصيد حساب الخدمات والتحويلات الصافية

عرف ميزان الخدمات طيل فترة الدراسة رسيدا سالبا، بمعنى عجز دائم ومستمر، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات، الا ان ذلك لم يمكن من تغطية الواردات من الخدمات، مما ادى الى تحقيق العجز، حيث كان اكبر عجز سنة 2011 بحوالي 8.80 مليار دولار، ولعل ما يفسر هذا العجز هو تدهور قطاع السياحة كون المحليين يفضلون قضاء عطلتهم في الخارج، بالإضافة الى حاجه البلد الى الخدمات خاصه في مجال الشحن والتامين، وهذا دليل على ضعف ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري، الذي لم يرق الى المستوى المطلوب لمواكبه التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال.

اما حساب الدخل فظل يعاني من رصيد سالب ومستمر من سنة الى اخرى حيث عرف تحسنا ابتداء من سنة 2014، ويمكن ان يرجع العجز في الحساب الدخل الى استمرار الارباح التي يتم تحويلها الى الخارج لصالح الشركاء الاجانب لمؤسسة سوناطراك (الشركات الاجنبية) والتي تعتبر عصب الاقتصاد الجزائري .

أما رصيد التحويلات الصافية فبقي موجبا طيلة فترة الدراسة وقد حقق اعلى مستوى له سنة 2014، وقد تميز هذا الرصيد بتذبذب كبير في قيمته من 2.65 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.21 مليار دولار سنة 2014 ولعل هذا التذبذب في رصيد التحويلات يعود الى ضعف قيمة التحويلات من طرف المهاجرين الجزائريين، بالإضافة الى اعتمادهم على القنوات غير الرسمية لتحويل اموالهم نحو الجزائر، وعدم اعتمادهم على القنوات الرسمية (البنوك، الخزينة، ومراكز البريد)، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجههم عند تحويل اموالهم، عكس ما توفره لهم الاسواق الموازية، وعليه فان معطيات الجدول السابق لا تعبر عن القيمة الحقيقية للتحويلات الصافية وذلك لوجود تحويلات موازية قد تكون قيمتها اعلى من نظيرتها عبر القنوات الرسمية ولهذا على الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة وذلك بتخصيص تحفييزات للمهاجرين.

ثالثاً: على مستوى حساب راس المال

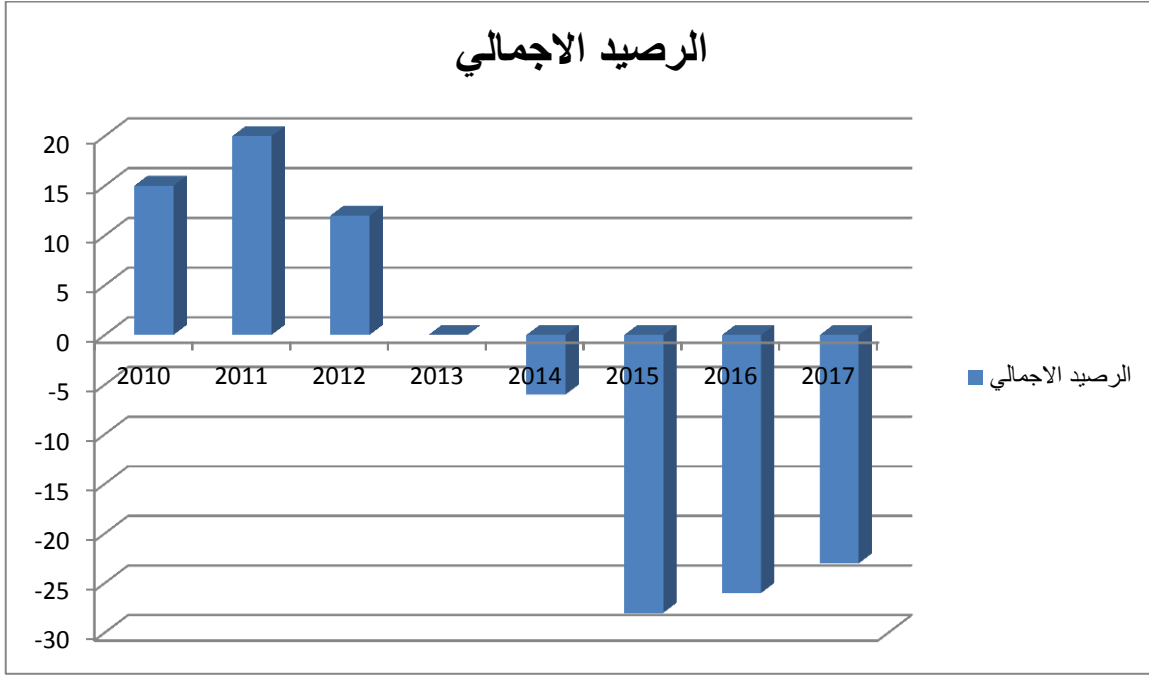
يعتبر حساب راس المال ثاني مكون لميزان المدفوعات، ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، ويتكون من الاستثمارات المباشرة، رؤوس الاموال الرسمية، قروض قصيرة الاجل مضافا لها بند السهو والخطأ، وبالاعتماد على الجدول رقم (8) نلاحظ ما يلي:

- ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة، كما عرفت تذبذبا في قيمتها طوال الفترة بالانخفاض والارتفاع، ففي سنة 2015 انخفضت الى 0.68 مليار دولار بالمقارنة مع 2010 اين كانت 3.47 مليار دولار، ثم ارتفعت لتبلغ 1.58 مليار دولار في 2016.
- رصيد رؤوس الاموال الرسمية متذبذب خلال فترة الدراسة، حيث كان الرصيد موجب سنة 2010 قدر ب 0.136 مليار دولار، وعرف رصيد سالب ما بين 0.3 و 1 مليار دولار من سنة 2011 الى 2013، ثم حقق 0.517 مليار دولار سنة 2014 لتليها نتيجة سالبة سنة 2015 قدر ب 0.459 مليار دولار لتعاود الرجوع برصيد إيجابي سنتي 2016 و 2017.
- رصيد السهو والخطأ عرف قيما سالبة في اغلب فترة الدراسة، كان اقصاها 2.274 مليار دولار سنة 2013، على غرار السنوات 2014، 2011، 2015 حيث حقق قيما موجبة احسنها سنة 2011 قدر ب 1.411 مليار دولار لتعاود الرجوع برصيد سالب متناقص سنتي 2016 و 2017.
- هنالك تذبذبا كبيرا في قيم الرصيد الاجمالي لحساب راس المال ، ففي سنتين 2010 و 2011 كان موجبا، ولكن سنتي 2012 و 2013 عرف عجزاً، وبعدها سجل الرصيد اعلى قيمة له طوال فترة الدراسة 3.396 مليار دولار سنة 2014، لينخفض مرة اخرى سنة 2015 بنسبة 1.07%، ليصبح موجباً سنتي 2016 و 2017.

بعد ما تم التطرق الى تطورات كل مكونات ميزان المدفوعات الجزائري، فلا بد من التعرف على تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال الشكل التالي:

خلال الفترة (2010 – 2017)

الشكل رقم(4): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري (2010-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (8)

يتبين لنا من الشكل ان ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً خلال الفترة 2010-2013 ، نتيجة الفائض المحقق في الحساب الجاري، والذي غطى العجز المحقق في حساب راس المال لسنتي 2012-2013، مع بداية سنة 2014 الى غاية 2016 حقق الميزان عجزاً مستمراً ومتزايداً طوال هذه الفترة، وذلك بسبب الرصيد السالب على مستوى الحساب الجاري، والعجز المحقق لحساب راس المال في هذه السنوات.

المبحث الثالث: علاقة سعر صرف الدينار بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

إن الجزائر مباشرة بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، استطاعت أن تكشف حقيقة ضعف اقتصادها، هذا ما دفعها باستحداث العديد من التعديلات والإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى بناء اتصالات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مطبقة على أثرها برامج اقتصادية جد مهمة، قصد تدارك التأخر والنقائص التي سجلها الاقتصاد الجزائري، فكان لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج ايجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي اثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري، ميزان راس المال وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: اثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وذلك من خلال تحليل البنود المكونة له (الصادرات، الواردات والرصيد الكلي للميزان التجاري) خلال الفترة 2010-2017.

إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي لتخفيض سعر صرف الدينار مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها تنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فان تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء¹ والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار.

الجدول رقم(9): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة:(مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|-------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|---------|--------|
| الصادرات الإجمالية | 57.09 | 72.88 | 71.736 | 64.867 | 60.129 | 34.565 | 26.311 | 32.9 |
| صادرات المحروقات | 56.121 | 71.661 | 70.583 | 63.816 | 58.462 | 33.081 | 27.918 | 31.6 |
| صادرات خارج المحروقات | 0.969 | 1.227 | 1.153 | 1.051 | 1.667 | 1.485 | 1.393 | 1.4 |
| واردات | 38.88- | 46.92- | 51.56- | 54.98- | 59.67- | 52.64- | 49.43- | 48.7- |
| رصيد الميزان التجاري | 18.205 | 25.961 | 20.167 | 9.880 | 0.459 | 18.083- | 20.127- | 13.4- |
| أسعار البترول(برميل/\$) | 80.2 | 112.9 | 111 | 109 | 100.2 | 53.1 | 45.00 | 53.97 |
| سعر صرف دج/دولار | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.46 | 109.46 | 109.50 |

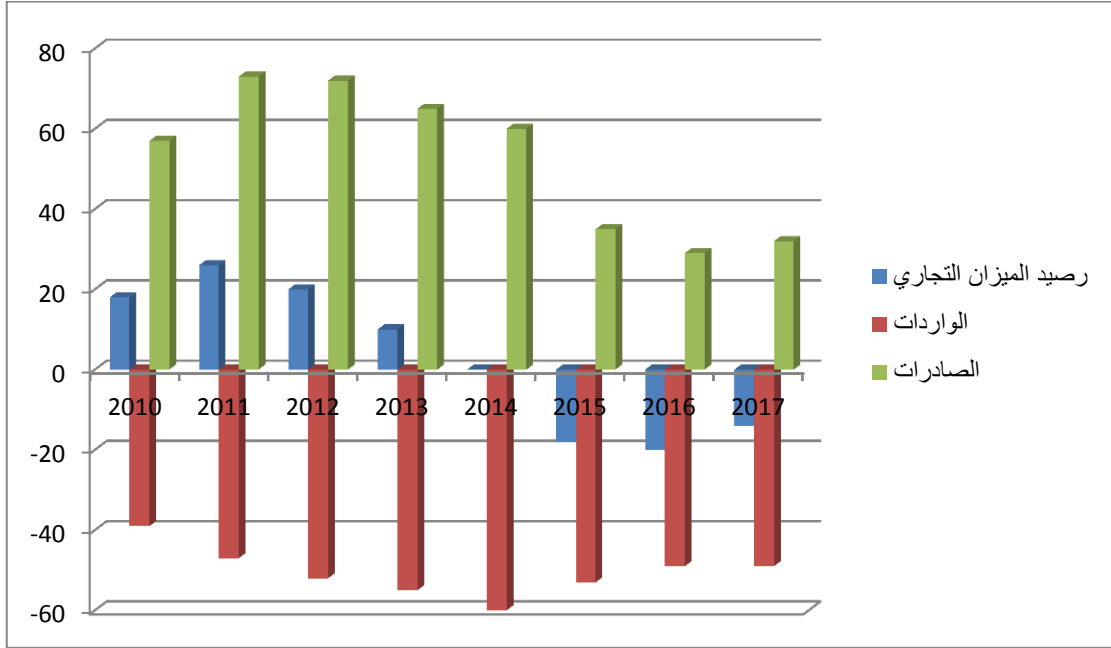
المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2016، بيانات 2017 من النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 2017

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال المنحنى البياني التالي:

¹ نادية بلوري، تداعيات ازمة منطقة اليورو على الشراكة الاورو متوسطة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 215.

خلال الفترة (2010 – 2017)

الشكل رقم(5): تطور حالة عناصر الميزان التجاري في الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (9).

من خلال الجدول والبيان السابقين يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية

في النقاط التالية:

أولاً: الصادرات

الملاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات سنة 2010 تصل إلى 57.09 مليار دولار لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل إلى 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2017 وذلك بسبب تراجع أسعار البترول.

ثانياً: الواردات

في الفترة 2010-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط فمع بداية سنة 2010 قدر سعر البرميل ب 80.2 دولار ليصل إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، وبقيت اسعاره مستقرة إلى غاية سنة 2014، لتعود للانخفاض من جديد سنة 2016، 2015 و 2017 حيث

خلال الفترة (2010 – 2017)

قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار و 46.727 مليار دولار سنة 2016 و 24.57 سنة 2017 ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف.

ثالثا: الميزان التجاري

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على

رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

✓ سجل الميزان التجاري الجزائري طوال فترة 2000-2014 حيث حقق 21.6 مليار دولار لسنة 2000 وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2012-2014 إلى أن حقق اقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

✓ أما سنة 2015، 2016 و 2017 عرف الميزان التجاري رصيда سالبا حيث سجل عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنتي 2016 و 2017 حيث سجل رصيда سالبا أيضا قدر ب 20.127 و 7.81 مليار دولار على الترتيب، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53.1 للبرميل سنة 2015 منتقلا بذلك إلى 49 دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للغاز الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

➤ ويتضح أيضا من خلال البيان بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية:

- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونات لكن نلاحظ صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الربعي الذي يستجيب فقط للسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية بسبب (أزمة الإنتاج) فهي شبه منعدمة.

خلال الفترة (2010 – 2017)

- إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات أم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.
- التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتينا بالدولار الأمريكي في حين نتبع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الاتحاد الأوروبي، وبفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2017.
- وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية تقشفية وحذرة (تطبيقا لما تمليه سياسات خفض الإنفاق الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي).

وفي الأخير نستنتج أن اثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة التخفيض التي لم تعط ثمارها¹.

رابعاً: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكمات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطيات وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

مكونات احتياطي الصرف في الجزائر: تتكون احتياطيات الجزائر من²:

1. الذهب: انخفضت قيمة الذهب من احتياطيات الجزائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي.

¹ هاجر بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-50.

² هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، ص7.

خلال الفترة (2010 – 2017)

2. العملات الأجنبية: منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات، وإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم(10): تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

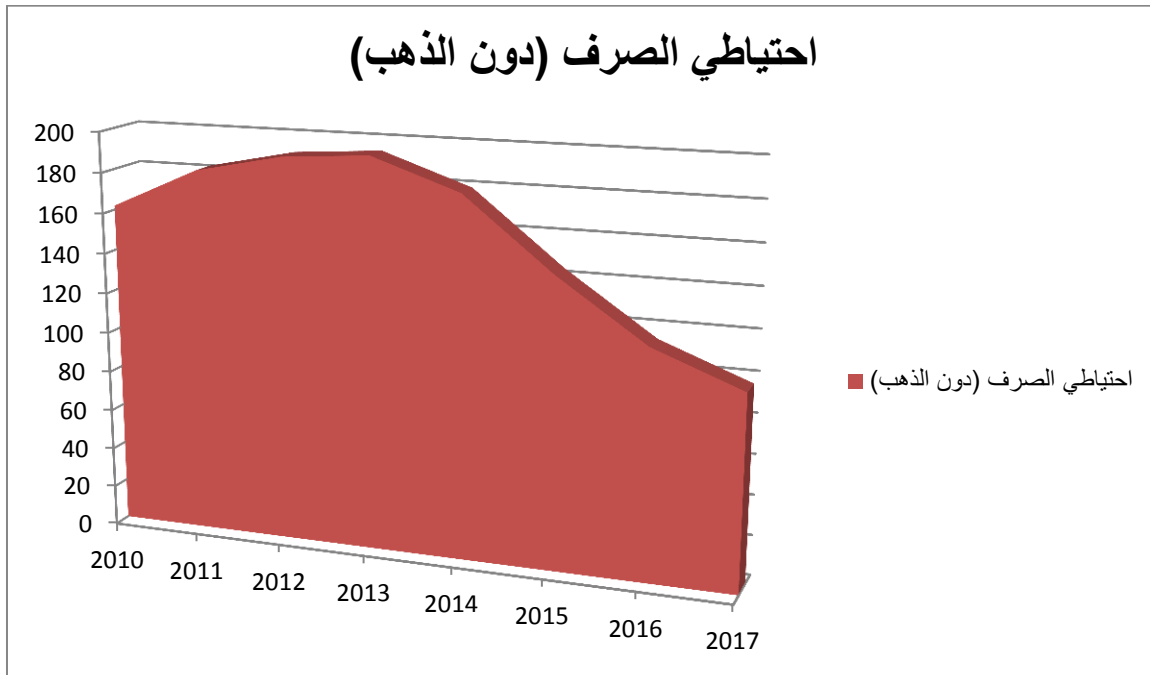
الوحدة: مليار دولار

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|-------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|---------|------|
| احتياطي الصرف (دون ذهب) | 162.2 | 182.2 | 190.6 | 194.0 | 178.9 | 144.13 | 114.138 | 97.3 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الثلاثية في بنك الجزائر

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (6): يبين تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول اعلاه

من خلال الجدول والبيان يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول الخام وحجم الاحتياطيات، وتغيرات سعر صرف الدينار ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الملاحظات التالية:

خلال الفترة (2010 – 2017)

__ قدرت احتياطات الصرف ب 162.2 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى أعلى معدل لها 194.01 مليار دولار سنة 2013 نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية.

__ ومن الملاحظ من الجدول والبيان انه كلما انخفض الدولار انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (المدفوعات بالايورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.

__ ونلاحظ من الجدول انه في سنة 2014-2017 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 ليصل إلى 107.3 سنة 2017 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 100.71 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 49 دولار للبرميل سنة 2016.

المطلب الثاني: اثر تقلب سعر صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر

إن المتتبع لحركة ميزان حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري يلاحظ انه لا يوجد استثمارات غير مباشرة لأنه في إحصائيات بنك الجزائر نجد الاستثمارات غير المباشرة تساوي الصفر، أما فيما يخص الإعانات فهي لا تؤثر على سعر صرف الدينار لأنها مبالغ صغيرة، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظم المشرع الجزائري حركة رؤوس الأموال من خلال النظام رقم 90-03 المؤرخ في 03 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط تحويل الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج مع مداخيلها، حيث تتمثل اغلب تدفقات رؤوس الأموال الوافدة أو الخارجة من الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي مر بتطورات عديدة يمكن ذكرها في ما يلي:

1. مراحل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر: يمكن تقسيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلتين هما¹:

¹ رقية سهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 – 58

خلال الفترة (2010 – 2017)

أ. مرحلة ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000):

لقد تميزت هذه المرحلة بتدفقات ذات مستويات ضعيفة ولم تتجاوز في مجملها نصف مليار دولار، وبغياب شبه كامل في بعض الأوقات للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من المزايا والحوافز التي أعطاها قانون الاستثمار 93-12 المؤرخ سنة 1993 ويمكن التماس وجود أسباب كثيرة كانت عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي من بينها:

✓ الأوضاع السياسية والأمنية المتردية وغياب الاستقرار ولد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة وأن المتعاملين الأجانب يقومون بتقييم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها وبالتالي صنفت الجزائر ضمن البلدان ذات الخطر المرتفع جدا.

✓ العوائق الاقتصادية والمالية والتي كانت سيئة من بينها ضعف البنية التحتية وتفاقم أزمة المديونية وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي وأيضا تأخر إنشاء البورصة.

✓ الصعوبات القانونية والإدارية التي من بينها صعوبات في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار وكذلك البيروقراطية وعدم كفاءة الإداريين.

✓ مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي بسبب عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطورها وسيطرة القطاع العام.

✓ عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية اقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لما لهذه المنظمة من شروط وإجراءات هي في صالح المستثمر الأجنبي.

ب. مرحلة التحسن النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2017):

بعد استعداد الحكومة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 04-01 الصادر في 20 أوت 2001، بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التحسن وهذا ما يبينه كل من الجدول والبيان التاليين:

الجدول رقم (11): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار

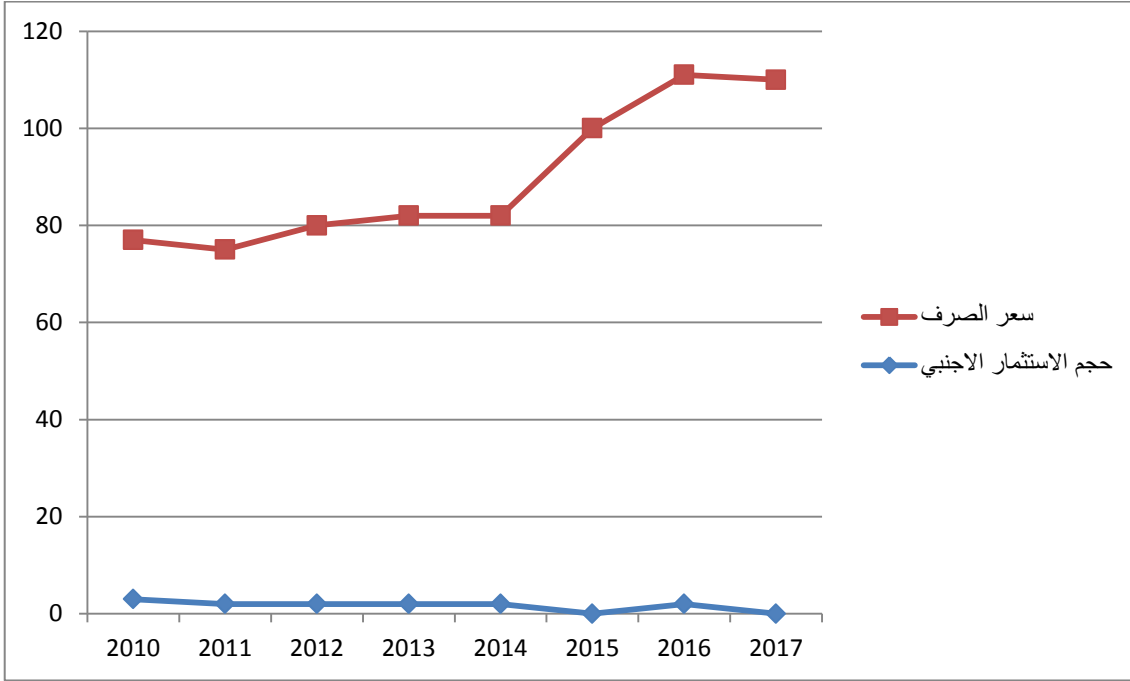
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|-------------------------------|------|------|-------|-------|-------|--------|-------|------|
| حجم الاستثمار الأجنبي المباشر | 3.48 | 2.04 | 1.541 | 1.952 | 1.525 | -0.688 | 1.589 | 1.1 |

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2016.

والبيان الموالي يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد خلال الفترة (2010-2017)

خلال الفترة (2010 – 2017)

الشكل رقم(7): تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(11).

نلاحظ من الجدول والبيان السابقين أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقاما ضعيفة جدا، لكنها في تحسن نسبي تميزت به في الفترة 2010-2017 مقارنة بفترة التسعينات التي كانت فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة جدا ويظهر ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي وإصدار قوانين مشجعة للاستثمار في القطاع الخاص.

حيث سنة 2010-2011 ورغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات فان الإحصائيات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الدول العربية والذي يتشكل من استثمارات محلية وأجنبية، وقد استحوذت 4 بلدان نفطية على هذه الاستثمارات وهي السعودية، الإمارات، قطر والجزائر بنسبة 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية، أما الفترة من 2013-2015 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض بسبب أزمة اليورو حيث بلغ أقصى انخفاض له سنة 2015 حيث قدر ب 0.688 مليار دولار ويعود السبب الرئيسي في ذلك الانخفاض الحاد في أسعار البترول.

أما فيما يخص العلاقة بين سعر صرف الدينار والاستثمار الأجنبي المباشر للوافد للجزائر فيمكن القول انه:

✓ ليس هناك علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير سعر صرف الدينار الجزائري، حيث أن سعر صرف الدينار يتسم بالتقلب وهذا لا يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك

خلال الفترة (2010 – 2017)

فلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والسبب الرئيسي لذلك هو انتعاش السوق البترولية وهذا ما يوضحه البيان خلال الفترة 2010-2017 فمعظم هذه الاستثمارات وجهت لقطاع المحروقات (تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي على حساب أسعار البترول).
لذا يمكن القول أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار من خلال أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال بسبب انه القطاع الأكثر ربحية في الجزائر، بالتالي يزداد حجم الصادرات البترولية وترتفع قيمة الدينار الجزائري ومن جهة أخرى يمكن القول أن إتباع الجزائر نظام التعويم المدار للدينار من خلال توصيات صندوق النقد الدولي قد ساعد ولو بصورة ضئيلة في رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإصلاحات والقوانين والتشريعات والتحفيزات التي تخص التجارة الخارجية عموما والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

وإضافة لما سبق يمكن إرجاع تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى:

- ✓ تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد.
 - ✓ النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الاقتصاد، مثل تحرير قطاع التجارة الخارجية.
 - ✓ سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.
- ونستنتج في الأخير أن تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان سببه الرئيسي قطاع المحروقات، فهو يعتبر المساهم الأساسي في إنشاء القيمة المضافة وهذا ما يعمق اعتماد الجزائر على هذا المورد. ويمكن أن نستنتج أيضا أن التركيز على التحفيزات الجبائية ليس كافيا في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بل تكمله عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي وكذلك الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في أي بلد، وهو ما لم يجعل الجزائر تنجح في استقطاب الأموال الأجنبية التي تبقى بمستويات غير كافية.

ثانيا: انعكاس سعر صرف الدينار على الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

يمكن إظهار انعكاس سعر صرف الدينار الجزائري على الدين الخارجي من خلال معرفة تطور هذه الديون التي سيتم إدراجها في الجدول التالي:

خلال الفترة (2010 – 2017)

الجدول رقم(12): تطور الدين الخارجي في الجزائر في الفترة (2010-2017)

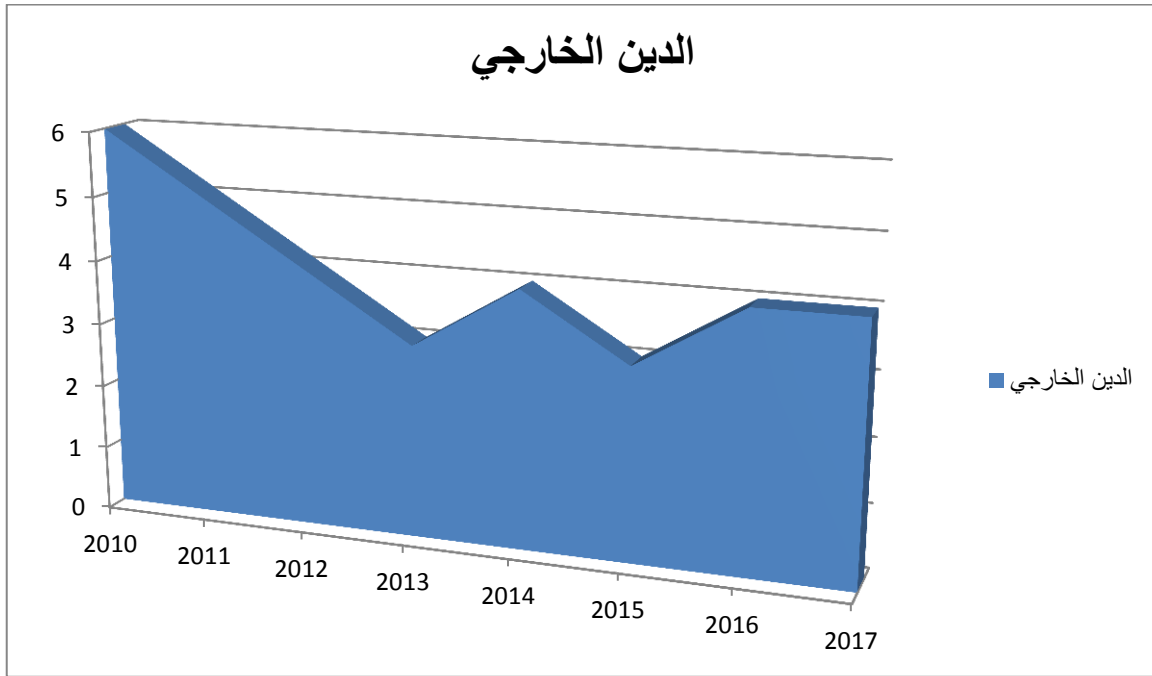
الوحدة: مليار دولار

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الدين الخارجي | 5.56 | 4.40 | 3.67 | 3.39 | 3.73 | 3.02 | 3.84 | 3.96 |

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2016، 2017.

ويمكن توضيح أكثر من خلال الجدول

الشكل رقم (8): يبين تطور الدين الخارجي في الجزائر في الفترة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول اعلاه.

نلاحظ من الجدول والبيان السابق ما يلي:

انخفاض محسوس لمؤشر الدين الخارجي، والذي يرجع إلى ارتفاع المداخيل الناتجة عن الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث وصلت الاحتياطات الرسمية إلى مستويات جد معتبرة كما سابق واوضحها، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتسديد مسبق لجزء هام من ديونها عبر نادي لندن باريس، أن التراجع المعتبر لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة يدل على إتباع الجزائر سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون بعد إعادة جدولة ديونها.

خلال الفترة (2010 – 2017)

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المديونية الخارجية بالجزائر تتأثر من ناحيتين¹:

باعتبار أن الجزائر بلد أحادي التصدير وأن تحصيل هذه الصادرات (صادرات المحروقات) يتم بالدولار على خلاف عملية تسديد الالتزامات التجارية-الواردات-والمالية والتي تحدد بعملات أجنبية أخرى تتركز أساسا في اليورو، الجنيه الإسترليني... الخ وبالتالي فإن انخفاض سعر الدولار بالعملات الأجنبية ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية أو الواردات بصفة عامة، الأمر الذي يدفع البلد إلى طلي المزيد من القروض الخارجية لسد الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات.

انخفاض سعر الدولار بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى له اثر على الديون المحررة بعملات أجنبية، فيمكن القول أن التدهور الذي عرفته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات والتسعينات كان عاملا مساهما في زيادة المديونية الخارجية للجزائر، فحسب بنك الجزائر زادت المديونية الخارجية سنة 2002 ب 500 مليون دولار بسبب تدهور الدولار مقابل اليورو.

وفي الأخير نستنتج أن انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة أعباء المديونية الخارجية للجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2017 لأننا سنحتاج إلى عدد كبير من الدولارات لتسديد الديون الأوروبية، لذا قامت الجزائر بتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي للتخلص من هذا المشكل.

ثالثا: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017)

عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها ومجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، بغية رفع تنافسية اقتصادها والقضاء على عجز حساب رأس المال، وسيتم من خلال ما يلي معرفة التغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة (2010-2017) وتفسير علاقته بسعر صرف الدينار الجزائري.

الجدول رقم (13): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

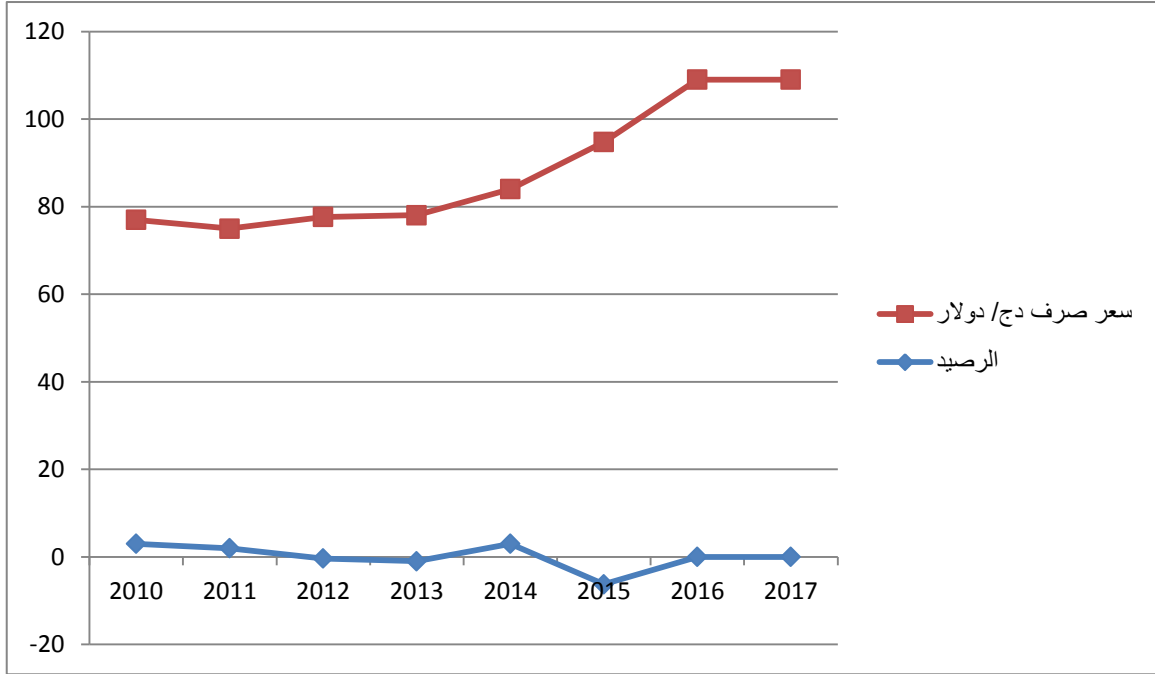
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|------------------|-------|-------|--------|--------|-------|--------|--------|--------|
| الرصيد | 3.177 | 2.375 | -0.361 | -0.967 | 3.396 | -0.247 | 0.186 | 0.15 |
| سعر صرف دج/دولار | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.46 | 109.47 | 109.50 |

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر

¹ هاجر بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (9): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13)

نلاحظ من الجدول، والبيان السابق أن:

- رصيد حساب رأس المال سجل في سنتي 2010-2011 الرصيد الموجب، لكن سنتي 2012-2013 سجل الحساب عجزا بقيمة 0.36 مليار دولار، بسبب تسديد الجزائر لديونها الخارجية النادي لندن و نادي باريس. أما سنة 2014 فقد شهدت رسيدا موجبا قدر ب 3.39 مليار دولار، لكن سنة 2015 سجل الرصيد عجزا بقيمة 0.24 بسبب خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات وفوائد وأرباح من قبل المستثمرين الأجانب، اما السنتين الاخيرتين لدراسة كان موجبا لكن بقيمة متناقصة.

- ونستنتج في الأخير أنه رغم مساعي الجزائر في تحرير حساب رأس المال فان الجزائر لم تحقق رسيدا ايجابيا لحساب رأس المال إلا بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات وغياب مساهمة حقيقية وبارزة للصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك لعدم نجاح أسلوب المرونات المتبع في تخفيض سعر الصرف في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما ما يستهدف قطاع المحروقات.

الفصل الثالث:

علاقة سعر صرف الدينار بميزان المدفوعات الجزائري

خلال الفترة (2010 – 2017)

المطلب الثالث: اثر تقلب سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010 – 2017)

إن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثير هذا الأخير بتلك الإصلاحات.

اولا: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال كل من الجدول رقم (13) الذي يوضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2016 والبيان رقم (10) الذي يبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الجدول رقم(14): تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة: مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|----------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|---------|--------|
| الميزان التجاري | 18.205 | 25.961 | 20.167 | 9.880 | 0.459 | 18.083- | 20.127- | 14.3- |
| ميزان رأس المال | 3.177 | 2.375 | 0.361- | 0.967- | 3.396 | 0.247- | 0.186 | 0.15 |
| ميزان المدفوعات | 15.58 | 20.06 | 12.057 | 0.134 | 5.881- | 27.537- | 26.031- | 23.3- |
| سعر صرف دج/دولار | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.46 | 109.47 | 109.50 |
| اسعار البترول(برميل/دولار) | 80.2 | 112.9 | 111 | 109.5 | 100.2 | 53.1 | 45.005 | 53.97 |

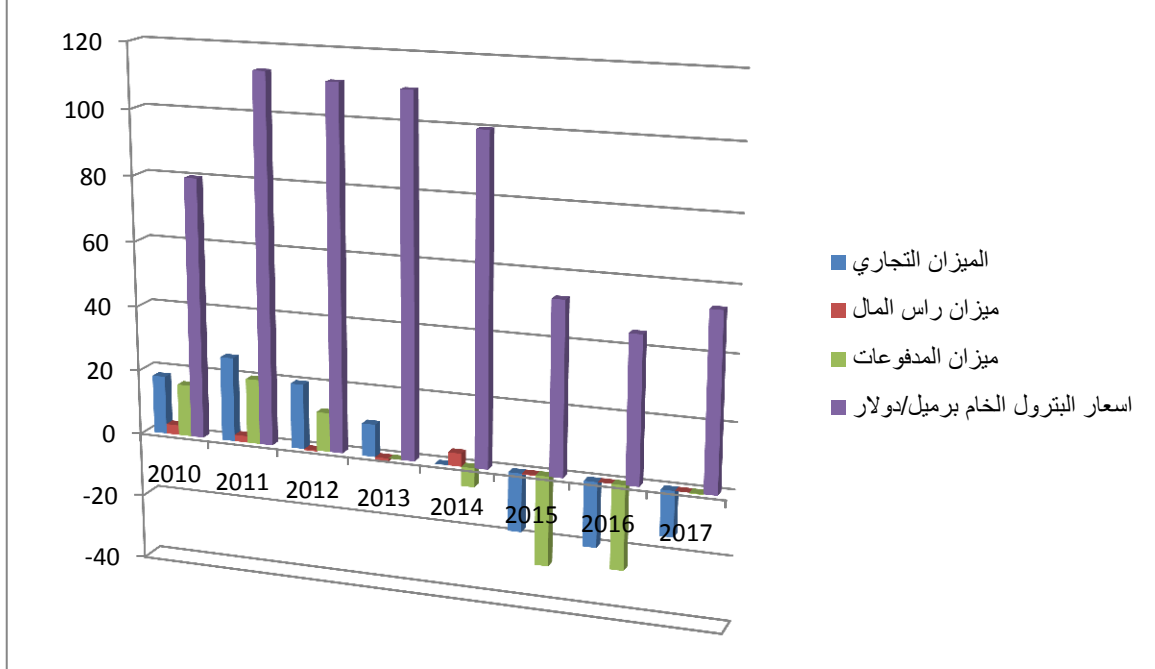
المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر(2013 ، 2016-2017).

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال المنحنى البياني التالي:

خلال الفترة (2010 – 2017)

الشكل ارقم (10): أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد

الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

نلاحظ من الجدول والبيان رقم اعلاه ماييلي:

تحسن في ميزان المدفوعات وذلك بعد الانخفاض الكبير الناتج عن الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط ليعاود الفائض ويسجل رصييدا موجب في الفترة 2010-2012 ليصل الى 15.58 مليار دولار، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعية أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني، وفي سنة 2013 سجل انخفاضاً بلغ 0.134 مليار دولار، اما في السنوات الاخيرة لدراسة 2014 - 2017 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصييدا سالبا ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب انخفاض حصيللة الصادرات من المحروقات والتي تمثل 95% من حصيللة الصادرات الإجمالية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية، خاصة أسعار النفط الجزائرية، حيث انخفض سعر البرميل لسنة 2016 ب 45.005 مليار دولار سنة مقارنة بالسنوات الماضية، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة.

ونلاحظ من الجدول والبيان أن درجة الارتباط بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ

يظهر من الجدول أن تطورهما متلازم في جل فترة الدراسة، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

إن عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم دائما ما تكون عملية معقدة، سواء كان هذا التحويل منظما ام غير منظم، والجزائر منذ الازمة النفطية وتدهور الدولار الامريكى عام 1986 بدأت الانتقال من نظام التثبيت الى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت اشراف صندوق النقد الدولي، وذلك بالانتقال من نظام الربط الى سلة عملات، الى نظام جلسات التثبيت الى التعويم المدار لصرف الدينار، الا ان هذا التحويل لم يكن منظما، وذلك لعدم كفاية الاحتياطات عندما بدأت في عملية التحويل، وكذا التدخل المكثف في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار، كما انها تمتلك سوق للصرف الاجنبي لا يتسم بالعمق والسيولة.

وباعتبار الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بعائدات النفط، وهذه الاخيرة سعر بالدولار الامريكى الذي عانى كثيرا امام اليورو والذي اخذ منحى تصاعدي امام الدولار من سنة الى اخرى، كل هذه التقلبات وهذه التغيرات اثرت على ميزان المدفوعات الجزائري وجعلته يتحمل خسائر مالية رغم تنوع الجزائر وارداتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تم في الفصول الأولى للدراسة التطرق إلى الجانب النظري من خلال التعرض للمفاهيم الأساسية خاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات و العلاقة التبادلية التي تنشأ بينهما إضافة إلى أهم المناهج والنظريات المستندة على سعر الصرف كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومعرفة مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات الجزائري.

كما حاولت هذه الدراسة تقييم إدارة الصرف الأجنبي في المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فبعد أن كان مربوطاً بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد 1974 على أساس سلة عملات، وجاء بعد إجراء يستهدف خفض قيمه الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وصولاً به إلى التعويم المدار سنة 1996، وكان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية و تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وقد تجسدت أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعطى استقلالية أكبر لبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها بهدف التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، وفي هذا السياق تم طرح إشكالية البحث التي تم حورت عن كشف ماذا تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا اختبار صحة الفرضيات التي وضعناها كما يلي:

الفرضية الأولى و التي تعتبر سعر الصرف آلية فعالة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات و التي نؤكددها و ذلك إما عن طريق انتهاج سياسة تخفيض العملة الوطنية و الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع حصيلة و حجم الصادرات و التقليل من الواردات و لكن ذلك يتطلب توفر شروط أو عن طريق انتهاج سياسة الرقابة على الصرف.

أما **الفرضية الثانية** و مفادها أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري يؤدي إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات، فهذه الفرضية خاطئة ففي أغلب الأحيان و خاصة في حالة الجزائر لا تستجيب الصادرات و الواردات لانخفاض أسعار الصرف بسبب عدم مرونتها و هذا ما يؤثر سلباً على توازن ميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن سعر الصرف أداة تمكن من ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بالإضافة إلى اعتباره وسيلة لإعادة توازن ميزان المدفوعات و ذلك من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو سياسة الرقابة على الصرف.

الخاتمة العامة

- إن الفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في اغلب سنوات الفترة المدروسة ليس له علاقة بوضعية الدينار الجزائري و ذلك راجع لتحسن مستوى أسعار النفط.
- أما فيما يخص حساب رأس المال الذي عرف عجزا طول فترة الدراسة فهو راجع إلى قلة رؤوس الاموال الموجهة إلى الجزائر.
- الانحراف الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل اليورو له تأثير على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث خسائر و التي تمس بالدرجة الأولى تدهور القدرة الشرائية لعائلات النفط و بالتالي التأثير على القدرة الشرائية لإيرادات الجزائر و بالتالي تدهور رصيد ميزان المدفوعات كما تؤدي أيضا إلى ارتفاع قيمة الواردات بسبب ارتفاع عملة الدفع خاصة و أن اغلبها باليورو.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات و هي:

- العمل على تقليل الواردات و ذلك من خلال تشجيع الاستثمار و فرض قيود على الواردات قصد كبحها.
- النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة و السياحة بهدف التنويع الاقتصادي و تقليل التبعية للمحروقات.
- تنشيط سوق الصرف و مواجهة السوق الموازية بفتح مكاتب الصرف.
- تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم عن طريق السوق الرسمي للمساهمة في رفع الادخار الوطني وزيادة القدرة على الاستثمار و الرفع من مستوى احتياطي العملة الصعبة.

قائمة المراجع

1- الكتب

1. البنا إسلام محمد ، مقدمة في مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، مصر، ط1، 2012.
2. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2001.
3. الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، ط1، مصر، 2004 .
4. السريتي السيد محمد احمد - محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، مصر، 2012.
5. السريتي السيد محمد أحمد، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2009،
6. السريتي السيد محمد احمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
7. السيد عابد محمد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 1995.
8. العقاب مدحت محمد، عبد العزيز عجيمة محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989.
9. العيساوي عبد الكريم جبار، التمويل الدولي (مدخل الحديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2012.
10. الغالبي عبد الحسين جليل، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للطباعة والنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011.
11. الفتلاوي كامل علاوي، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.
12. المجيد عبد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
13. الناشد محمد، التجارة الداخلية و الخارجية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1988.
- 14.
15. بكري كامل، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 2012.
16. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008 .
17. تاية النعيمي عدنان، ادارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2012.

18. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و الطباعة، الأردن، 2004.
19. جامع احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1979.
20. جاهين محمد احمد، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
21. حسن عوض الله زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2003.
22. حشيش عادل احمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
23. حشيش عادل احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.
24. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966.
25. رضا عبد السلام ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية "في ظل الازمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2011.
26. رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
27. سالفاتور دومينيك ، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1999.
28. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
29. صيد أمين، سياسة الصرف: كأداة تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبه حسن العصرية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2013.
30. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2016.
31. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003.
32. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 1999.
33. عفيفي حاتم سامي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية ، ط3، مصر، 2000.
34. عوض طالب محمد، التجارة الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.
35. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، ط1، الأردن، 2001.
36. كافي مصطفى يوسف، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2015.
37. لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للنشر و التوزيع و الطباعة، لبنان، 2010.
38. لطرش الطاهر، الإقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2013.

39. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003.
40. محمد يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، 2007.
41. محمد يونس، محمد علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.
42. مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997.
43. نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
44. نوزاد عبد الرحمن الهيبي، عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الاردن، 2007.
45. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013.

2- المذكرات

1. الجوزي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
2. بربري محمد امين، الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، 2011.
3. برنه عبد العزيز، تقلبات اسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري(دراسة حالة الجزائر 1999-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016.
4. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013.
5. بلوري نادية، تداعيات ازمة منطقة اليورو على الشراكة الاورو متوسطة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
6. بن زاوي هاجر، اثر تقلبات اسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر في الفترة 2000-2016، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

7. حميدات عمر، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
8. زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015.
9. سهلي رقية، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من (الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017.
10. صالحى فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي حالة الجزائر، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
11. مقران عبد الكريم، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

3- الدوريات والملتقيات

1. العباس بلقاسم، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003.
2. محمد راتو، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة لدى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع و التحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

4- المجالات

1. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية"دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، عدد 09، ورقلة، 2011.
2. بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر.

5- المطبوعات والنشرات

1. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط6، 2009.
2. عمار نويوة، مطبوعة في مقياس تسيير مالي دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

3. فوزي سماعلي، محاضرات أسواق الصرف، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016

6- المواقع الإلكترونية

1. <http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2013>
2. <https://platform.almanhal.com/files/2/97962>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلب سعر صرف الدينار على توازن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)، باعتبار أن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصادين المحلي والخارجي. إلا أن خصوصية الاقتصاد الجزائري وتبعيته للمحروقات من شأنها التأثير سلباً على فعالية هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، سياسة تخفيض قيمة العملة، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، سعر النفط، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to investigate the impact of the Dinar fluctuation in exchange on the balance of payments in Algeria during the period 2010-2017, as the exchange rate plays an important role in stabilizing the balance of payments. The change in the exchange rate affects the local economy through affecting the international trade volume and the current balance of payments, as well as foreign investment and capital flow between the domestic and foreign economies. However, the specificity of the Algerian economy and its dependency on fuel can have a negative influence on the effectiveness of this policy.

Keywords: Exchange rates, currency devaluation policy, trade balance, balance of payments, oil price, Algerian economy.